



١٢٢٧

عمدة

الفاروق

البحرين

عيسى

السنيني

٢١٦٤

ع . ب

عمدة كل فارض في الفرائض ، تأليف البهوتي ،

صالح بن حسن - ١١٢١ هـ . خط القسرين
الحادي عشر الهجري تقديرا .

٤١ ق ١٥ س ١٥٠٥ اسم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد

١٣٣٧

الأزهريه ٢ : ٢٠٧ . الأعلام ٣ : ٢٧٥

١ . الفرائض ، الفقه الاسلامي واصوله .

أ . المؤلف . ب . تاريخ النسخ .

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	مكتبة لفايض في علم الفرائض رقم ١٢٢٧
اسم المؤلف	صالح بن حسن الكندي
تاريخ النسخ	مكتبة سنة ١١٣٦
عدد الأوراق	١٤٧
ملاحظات	٢١٦، ٤

ع. ح.

١٧١

ابن عمدة الفارضين علم

القرابيز نظم سيدنا ومولانا

العالم الغلامنا الشيخ

صالح بن حسن

أخني يرفع

الله به وجلوه

السلطين

ابن

كتاب عمدة الفارضين علم



اسم الكتاب: علم
اسم المؤلف: ابن عمدة الفارضين علم
اسم الناشر: دار الفاروق
تاريخ النشر: ١٣٩٥ هـ



الكتاب

١٧١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ لِيَسِّرْ

- ١ **قال** الفقير صاخر بن حسن الحمد لله العتي المحسن
- ٢ رَبِّ تَعَالَى خَالِقَ الْبَرَاءِيَا مُقَدِّرَ الْأَحْيَالِ وَالْعَطَايَا
- ٣ مُعِيدَ الْأَعْدَاءِ وَالْفِتَاءِ وَالْعَدَمِ لِأَن تَجَازِي مَا قَضَاهُ فِي الْقَدَمِ
- ٤ **احمد** حمدًا علي ما قسمها وَقَدَّرَ الْمَوْتَ عَلَيْنَا حِكْمًا
- ٥ الْمَنَا الْفَرْدِ الْقَدِيمِ الْبَاعِثِ الْبَاقِي بَعْدَ خَلْقِهِ وَالْوَارِثِ
- ٦ الْمُصْطَفَى خَلِصَةَ الْأَحْيَادِ وَتَحْتَهُ الْأَيَا وَالْأَحْدَادِ
- ٧ مُحَمَّدًا الْقَائِدَ لَنَا مَحْرُصًا وَحَائِثًا تَعْلَمُوا الْفَرَائِضَا
- ٨ صَلَّى عَلَيْهِ رَبَّنَا وَسَلَّمَا وَالله وَصَحْبِهِ وَكُرَمَا
- ٩ **وبعد** سدا فاجل المعتنا بِهِ فَرَايِضَ الْأَلَه رَبَّنَا
- ١٠ الْمَنَاتِي فِيهَا مِنْ الْأَحْبَارِ وَالْحَثَّ عَنْ نَبِيِّنَا الْمُحْتَارِ
- ١١ وَهَذِهِ الْغَنِيَةُ الْفَرَائِضِ **سَمِيَّتُهَا** عَمْدَةُ كُلِّ فَارِضِ
- ١٢ جَامِعَةُ أَصُولِهَا جَمِيعَا اذ يَسْتَحِيلُ حَصْرُهَا فِي فُرُوعَا
- ١٣ قَائِمَةٌ بِأَحْوَتِهِ فَهِيَ يُبَصِّرُ الْمُسْتَدِي وَالْمُسْتَهْتِي يُذَكِّرُ
- ١٤ ضَمَّتْهَا فَوَائِدُ مَهْمَتِهِ مِنْ كِتَابِ الْعُلَمَاءِ جَمَّة

مع

مع احتواغز الوصية ودريها بها منزية ١٨

لضمها الاحكام ثم الامثلة وما حوته من شروط مكملة ١٦

وعقلها سوارد المسائل وبديها الفضل لكل مسائل ١٧

مع ما افترته من الاقرار والبعض من مسائل الادوار ١٨

وما بها من عمل يحقق حكم مسائل عليها يطبق ١٩

وجمعها ما اجمع الائمة عليه والخلف لهم وفهمه ٢٠

علامة الاجماع ما اطلقتها وما جرى فيه اختلاف قلته ٢١

وقد اثبت بالملقبات ابواب شتى ناسبتها فالكفا ٢٢

واز نسبت لامام حكما ولم يكن نصر له قد علمنا ٢٣

اونصه مخالف للحكم به اردت بالنسبة اهل مذهبه ٢٤

معمد اسه ور كل مذهب والله ارجوا ان يحقق مطلب ٢٥

واذ تكون للعباد نفعا وسببا الفوز ناي في الرجعي

تعريف علم الفرائض وموضوعه وغاياته

تعريفه فقه الموارث وما ضم اليه من حسابها اعلمنا ٢٦

موضوعه التركات قول معمد وخالف الصوري يجعله العدد ٢٧

اصليه ان يحقق
بفتح القاف
وسكن ضرورة



٢٨ غايته ووصول ذي الحقوق ما يستحقون على التحقيق
 ٢٩ وقال بعضهم حصول ملكه موحية في نفس من قد أدركه
 ٣٠ سرعته بالنطق بالجواب بصحة له على الصواب
الحقوق المتعلقة بالتركة
 ٣١ وموون التجهيز قد مر أبدا على حقوق العين عند احدا
 ٣٢ كمن جني عليه او كالمتمسك وغيره قد تمها على الموون
 ٣٣ فان يخلف فنه المرهون حال وقد جني جنباية توجب مال
 ٣٤ فعند احمد يباع القرض بثمر منه توجب الموون
 ٣٥ ثم يوفي من جني عليه وبعد من رخص له بيه
 ٣٦ واثر الخلاف بيد وفيما لم يبق قيمة بكل منهما
 ٣٧ تجهيز زوجته على زوج علم ايساره لو بالعتا تنقسم
 ٣٨ عند الامام الساطعي وطلقا عند ابي حنيفة واطلقا
 ٣٩ ومالك واحمد من مالها اذا الحياة انقطعت ومالا
 ٤٠ وتالك الحقوق دين اطلقا في ذمة ابي لم يكن تغلفا
 ٤١ يعينها والرابع الوصية للاجنبي من ثلث البقية

والخامس

والخامس الارث هو المقصود مما تبقى ان له وجود ٤٢
اركان الارث وشروطه واسبابه وموانعه ٤٣
 للارث اركان تحققه سميت كذا شروط ينعدم ان عدت ٤٤
 كذا اسباب له توجده كماله موانع تجدد ٤٥

الاركان

اركانه المحققة ثلاثة ان وجدت تحقق الموراثه ٤٦
 مؤرت ووارث حتى وجد بعد الذي ذاق الحمام او قد ٤٧

الشروط

شروطه التي عليها يقف هون مؤرت عيانا يعرف ٤٧
 كذا الحوقه بميت حكما وذا كفهود كقاض حكما ٤٨
 بموته تركة وقته يقين ومن جني بحامل القت حين ٤٩
 ميتا فذا الحوقه مقدر بنسبة لغرة تقدر ٥٠
 ثم حياة وارث تحققت بعد مؤرت له اول الحقت ٥١
 باحي تقديرا الحمل فضلا حيا لوقت ممكن ان يوصلا ٥٢
 وعلم قاض حبة التوارث والقرب بين ميت ووارث ٥٣

تحلوه هو بالجميع المعينة
 معناه تقطعها من بين
 الايام ح الاسلام
 على العمية

الاستنباب

٨٤ الارث الثاني كاح قد وحب او بالولا وهو كاحته النسب
 ٨٥ او بقراية لها انتساب فهذه الثلاثة الاستباب
 ٨٦ تخصصت وراثتها والرابع عم وفيه الاختلاف واقع
 ٨٧ فمالك قال بارت مطلقا والبعض من مذهبه قد فرقا
 ٨٨ والشافعي في القديم قال لا بارتة واطلق المقالة
 ٨٩ وفي الجديد قال بانتظام امام بيت جهة الاسلام
 ٩٠ ومذهب النعمان وابن حنبل منع الترات مطلقا وموجب

فصل في توريث المطلقة

٩١ وورثت الزوجين بانقار في عدة الرجعي من الطلاق
 ٩٢ ولا تورث في الطلاق البائن في صحة لقوة التباين
 ٩٣ ولا تورث في مرض حيث استتت نتمته والشافعي ولو ثبت
 ٩٤ وعينه ان يكن المخوف مع نتمته بفسد حرمان يقع
 ٩٥ ورثتها النعمان حيث بقيت عدتها واحدا ولو مضت
 ٩٦ ما لم تزوج او عن الدين ترد ومالك ولو تزوجت عدد

وعنده

٦٨ وعنده لو تزوج المريض بزوجة فارثها مرفوض
 ٦٩ كذا اذا تزوجت مريضه زوجها فلا يرث من الغرضيه

باب الموانع

ومانع الميراث ما يلزم من وجوده العدم بغير مقتضى
 لكن هذا الحكم قد تحلفا في البعض من مسائل وانلقا
 فيمنع الميراث رفق مطلقا الامبعضا فاحدا التقا
 ورثه وعنه ثم محجب بقدر حرثية من محجب
 وللامام الشافعي قول ربح يارث ما يملك عنه واتضح
 مساله زوج اخ حرات وابن لها مبعض نصفان
 فالربع والتمس الزوج من تراث ومثله لابن اثان ثلاث
 وربعه الي اجنها المسفق وان يميت مبعض عن من بقي
 فماله المملوك من حرثيه للابن للمالك البقييه
 خذ مخرجا يعم ماله وحب ومن يرث معه ومن له حجب
 ثم اعطه بقدر ما حواه حرثية واستقطه من سواه
 كذا الذي جني عليه حيرودي جزية تقية

قوله في ميراث الميراث

اي نصفه تقية ونصفه حره

٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠



ثم التحق بدار حرب فاسترق
 من مالها لوارثيه اجمع
 كذاك ايضا عند ابي حنيفة
 والتحقق بعد دار الكفر
 فانها وارثة من دبرت
 كذاك عند مالك يلدحق
 عليه بالملك له لو ملكه
 ومات قبل ان يوفي السيدا
 وكان قد خلف متروكا يريد
 ٩٠ ليعاصب يصحبه في عقدها
 او قدر فرض من تقدم من اناث
 وما بقي لسيد يدسخ
 وانما خصوا به لانهم
 واحد والشافعي قال
 لسيد وعند ابي حنيفة
 وقد سرت في نفسه فما تحق
 فالقن يورث عنه عند الشافعي
 مدبره قد دبرت وارثت
 وترى للحقوق مثل القبر
 ان رجعت من بعد ما قد سلمت
 مكاتب ادخل معه من يعيق
 كاصله او فرعه ان شره
 مال كتابة عليه عقدا
 عن الوفا فما لك تحض المريد
 وان يكن انثى فقد فرضها
 او الفروض ان تعد في الترات
 ذاعند مالك ولا تتفسخ
 قدما ثلوه في كتابة لهم
 بفسخها وما حواه الا
 يوف منه الدين للكتابة

بسم الله الرحمن الرحيم

وما بقي لوارثيه مطلقا
 بالقتل عدوانا وشبهه يمنع
 وما يحق مثل مقتصر فلا
 حبر زمانه الامام الشافعي
 وخطا عند الثلاث مانع
 فعنده ورثه من ماله
 ويمنع الارث اختلا والدين
 وفي الولا ايضا الاحدا
 مقتوق حتى لو يكون كافرا
 وعنده ايضا اذا ما اسلما
 وذلك الاسلام قبل القسم
 حتى ولو بالارتداد اثبت
 لا ان يكن زوجا عنيدا كافرا
 فاسلمت بعد وماتت فاسلما
 كذاك عند احمد لو حكما
 من داخل وغيره واطلقا
 ميراث قاتل بقول مجمع
 يمنع عندهم ثراثة خلا
 فعده وشبهه بما منع
 والحبر مال لك لذاميانع
 لادية تجعل في حيا له
 قرابة وفي النكاح فاعرف
 فانه ورث كل من عندا
 من مسلم كان له قد حررا
 كافروا ورث قريبا مسلما
 اذ فيه ترعيب لهذا القسم
 او زوجة واسلمت في العدة
 طلق رجعي الزوجة ثرا
 في عدة الطلاق حين علما
 علي صغيرانه قد اسلما

يفقه في دارنا الواحد من ابويه اوهما فاستقد
 والكفر عند الشافعي بدله ووافق النعمان والاجله
 وعند مالك ثلاث مملد ومملد شتي لدا ابن حنبل
 واثر اختلافهم قد ظهر في كافر من المجوس قبرا
 وخلف ابنا اول المجوس وثانيا من وثن مخوس
 وثالثا ايضا وقد تنصرا ورابعاهود ثم حضرا
 فعند ابي حنيفة والشافعي جميع ما خلف بين الاربعة
 ومالك ورثه للوثن وللجوسي لا تقاق بين
 واحمد ورثه المجوسي للاستنوا في ملة الحسيس
 ومالذي خلا عن وارث جميعه في بلا توارث
 كذا يكون الحكم فيما قد بقي ان كان ذو فرض ولم يسترق
 ومال مرتد فقي اجمع في بيت مال المسلمين بوضع
 ومالك قال الذي يجوبه او ما تبقى بعد وارثيه
 يعطى لاهل دينه من كورته لانه ما تلم في جزئيه
 ومذهب النعمان فيما بقي يرده علي الذي استحقا

ولا

ولا يورث من مسلم وكافر ولو علي ملته في الظاهر
 وعرف النعمان في الاثني و مكنسب له ففصل يعرف
 ونزل اللخوق دار الكفر منزلة الموت بحكم فادر
 والحق به الزنديق وهو من ظهر اسلامه وكان للكفر ستر
 وقيل من لا يمتحل لدين وموافق علي القولين
 ومالك ورث منه المسلما ان لم يكن منه التمادي علما
 والشافعي وابو حنيفة قال لا تخالفهما في الذمة
 وفي الحرية بعد مانعا ومالك واحمد قد مانعا
 عند اتحاد ملة ووافقا عند اختلافهما اذا تحققا
 واهل عمد واما ان جعلوا كامل ذمة علي ما نقلوا
 عن الامام الشافعي للقرية وقيل بجعل اهل الحرية
 فان ميت معامد عن اربعة معاهد مستامن كانا معة
 وثالث من اهل حرية ضلته ورابع ذي جزية
 فاقسم علي اولاده الثلاث جميع ما خلف من تراث
 ويمنع الحر من اجماع وداموا الاربع عند الشافعي

عم

وَوَرَّثَ ابْنُ حَبِيلٍ وَمَالِكُ جَمِيعِهِمْ اِنْ مَلَّةٌ قَدْ سَلَكُوا
 وَانْ تَحَالَفُوا فَوَرَّثَ مِنْ عَلَيْهِ مَلَّةٌ كَمَا تَقْدَمُ رَاقٍ لَمْ
 وَوَرَّثَ النِّعْمَانُ كُلَّمَا جَمَعَ ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ وَذِمِّيًّا مَنَعَ
 وَمَالِكُ وَالسَّافِعِيُّ عَدَا رِدَّةً كَفَرًا مَنَعَ اسْتِنْدَادًا
 وَاحْمَدُ وَابُو حَنِيفَةَ الْحَقُّ لَهَا بِالْاَصْلِيِّ فَلَنْ يَفْرَقَا
 وَعَدَمَالِكُ اللَّعَانُ مَا بَعَا اِنْ يَكُنِ الرَّوْحُ بِهِ قَدِ اسْرَعَا
 وَانْ تَكُنْ مَيِّ التِّي قَدِ اسْرَعَتْ وَرَّثَ كَلَامَهُمَا كَمَا ثَبِتَتْ
 وَانْ يَكُ اللَّعَانُ مِنْ اِحْدِهِمَا لِاِخْرُورِ وَرَّثَ كَلَامَهُمَا
 وَالْوَلَدُ الْمَنْهِي لَابْنِ اَبَا وَلَا مِنْ الَّذِي لِبِهِ نِسَابًا
 وَيَلْحَقُ الْاَبَ اِذَا مَا اسْتَلْحَقَهُ اِنْ مَوَادَّ وَارِثَةٌ قَدْ اَلْحَقَّةُ
 وَتَوَدَّاهُ عِنْدَ سَقِيْقَانِ وَعَيْرُهُ لِلَامِ لَا سَقِيْقَانِ
 وَتَوَدَّاهُ اِنْ بِنِيَّةٍ وَوَلَدًا اِنْ لَمْ يَكُنْ لَوْلَا اَعْيَانِ
 وَالسَّافِعِيُّ عَدَا دَوْرًا حَكْمِي وَعَيْرُهُ خَالَفَهُ فِي الْحَكْمِ
 كَانَ يُقَرِّحًا يَزِلُّ لِلْمَالِ اِخْلَافًا كَامِلًا لِاِحْوَالِ
 بَابِنِ صَعْبِيْرًا كَانَ مَجْهُولِ النَّسَبِ فَاسْمَعُ نَرَاثَةً وَصَحَّ النَّسَبُ

اذ يَلْزِمُ الدَّوْرَ عَلَيَّ ارْثَ حَكْمًا لَكِنْ مَقْرِبِيْعَطُ مَا لِاِخْرِيْ مَا
 لِلْاَبْنِ فِي بَاطِنِ امْرِيْحَقًا اِنْ كَانَ الْاَقْرَابُ بِالْاَبْنِ صَدَقًا
 وَاحْمَدُ وَرِثَةٌ وَيُثْبِتُ لِنَسَبِ وَالدَّوْرُ لَا يَلْتَفِتُ
 وَقَدْ تَقَلَّ اِيضًا عَنِ النِّعْمَانِ اِنْ لِنَسَبِ وَالارْثُ يَثْبِتَانِ
 وَقَالَ ابُو يُوْسُفَ يَثْبِتُ ^{لِلنَّسَبِ} اِلَّا بِالْبَاطِنِ يُقْرَانِ الْمَنْسَبُ ٤٠
 اَوْ وَاحِدًا وَانْ يَصْدُقَ الْاِخْرُورُ وَفِيهَا عَدَالَةٌ لَا يَذْكُرُ
 وَمَالِكُ تَرَاثُهُ يُثْبِتُ لِاَنْسَابًا فَانَّهُ لَا يُثْبِتُ
 الْاَبْعَدَلَيْنِ بِهِ اَقْدَرًا اَوْ عَدَلًا مَعَ عَدَلٍ لَهُ اَقْرَبًا
 مِنْ الذَّكُورِ وَمَوْا يَشْتَرِطُ كَوْنِ الْمَقْرَحَانِ نِيْرًا وَاشْتَرَطُوا
 كَذَلِكَ لَوْ اَعْتَقَ اِخْرَازًا عَبْدَيْنِ مِنْ جَمَلَةٍ مَا اَحَارَا
 فَسَمَدًا بَابِنِ اِلَى مَوْلَاهُمَا بَعْدَ تَدَاعٍ عِنْدَ قَاضٍ حَكْمًا
 فِيهِمَا يَثْبِتُ لِلْاَبْنِ النَّسَبُ وَلَا يَرِثُ لِلدَّوْرِ وَرَفَاقُضُ بِالْحَجِي
 فَيُدْفَعُ الْاِخْرَازُ لِبَنِ اِخِيْهِ فِي بَاطِنِ جَمِيعِ مَا لَمْ يَبِيْهِ
 اِنْ يُعْتَرَفُ بِبَاطِنِ اَوْ صَدَقَتْهَا اَوْ كَانَ يُدْرِيْ بِبَاطِنِ صَدَقَتْهَا
 وَعِنْدَ غَيْرِ السَّافِعِيِّ يَثْبِتُ مِيرَاثَهُ كَمَا اَنْتَسَابًا اَثْبَتُوا ٧٠

اَوْ اَبْنِ
 ٧٥

باب الوارثين من الذكور

الوارث ابن فابنه مائتلا فالاب ثم الجد بعد ماعلا
والاخ مطلقا شقيقا واولاد كذا لام ورثته في النسب
ثم ابنه ان لم يكن له امر فالعم فابنه علي دالحكم
والزوج ثم ذوالول امر عتق او عاصب له بنفسه التحق
تعدم بالاختصاص عسرا وعدم بالسبط خمسة عشر
فان ميت عنهم فوارث الاب والابن والزوج وبق حجابا
بالابن ثم الاب حجب تخص كما سيأتي موضحا بالنص

باب الوارثان من النساء

والوارثان الميت بنت الابن والام والحدثة منها عتي
او من اب واخت ميت وعم شقيقة اولاديه اولام
وزوجة ومن لها الولاء فمن سبغ وبسوط ياء
فان ميت عنهن وورث بنتا وبنت الابن لام زوجه احتا
وحجب باقهن في الحقيقة بالمت والام وبالشقيقة
او يمكن اجمع من الصنفين فانبا وبنتا احد الزوجين

والاب

والام والام وبقهم حجب بالابن والام واجب
وان يكن للشخص فوق حجابا نسبت حجه لا قوي حجاب
ونسبة الوارث مما اطلقت فانها ميتة تحققت
كالكسرة في اطلاقه للواحد وغيره مقيد بالزائد
والجدان اطلق لا ينصرف الا الي ابي اب فتعرف
وان يكن جدا لام مقيدا بالام اي بلفظه تقيدا

تقسيم الارث الي فرض وتخصيب

الارث نوعان لدا التوارث فرض وتخصيب بغير ثلث
فالفرض في العرف نصيب قدرا بالشرح في متروك ميت قبرا
يثبت لو ارث له مخصوص بالفرض والنكاح بالمخصوص
واحد ا ثبت مدي في الولا للاب ثم الجد بعد ماعلا
مع فرع معتق اذا كان ذكر كذا الجد واخوة اذا وفر

باب الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى

فروض اربعة في الكتاب عشره فستة محدوددة مقدرة
النصف والربع ومن وكذا ثلثان ثلث سدس وثلثا

اي الفرض

تقبضها ثلاثة ما حدة ولا بلفظ الكسر قد تسمت
وذلك فرض ريتان الإيتين لذكر كمثل حظ الانتين
وفرضه ارث اخ قد انفرد من اخته ان لم يكن لها ولد
وعاش الفروض محدود ولم يسمه بالنصر باري التسم
فرضه للام ثلثا انفصل دل بان الالب يعطي ما فضل
واصطاح الفراض الاربعة تدعي بتعصيب لديم فاتبه
وعكس هذا ثلث باق ثبنا بالاجتهاد لا بنصر قد اتى
فالنصف فرض الزوج حيث انفردا عن فرعها الوارث لو تباعدا
وفرض بنت الصلب ان يتفرد عن المساوي والمعصب عدد
ومولبت الابن عند فقدها لبنت صلب ومعصبا لها
ومن سواها من الاناث ولستقيقة من التراث
النصف بالفرض اذا عدت بنتا وبنت ابن ومن استوت
وعاصبا لها ابا او جد او عمساها اخت لابي وعدا
فقد سقيقة تكون معها في ارثها للنصف فرضا فيها
والربع فرض الزوج ان فرع ولد وفرض زوجة فاكثر ان فقد

والثمن

والثمن فرض زوجة لا ربع مع فرعه الوارث لا ثمانع
والثلثان فرض بنتي صلب فصاعدا مع فقد ابن الصلب
وفرض بنتي ابنه فاكثر اذا عد من ابن ابن ذكورا
ومن يكن قبله من من بنات وفرض من عدد من شقيقان
مع فقد عاصبا ابا او جد او جدنا وجنس بنت بنت ابن حادا
ومثلهن اخوات من ابي مع فقد من للشقيقان احب
والثلث فرض الام ان تتفرد عن فرع الوارث او عن عدد
من اخوة اثنين او ثلاث من الذكورا ومن الاناث
وفرض اولاد من الام العدد ان لم يكن فرع ولا اب وجد
وخالفوا بقية الوارث لتسوية الذكور والاناث
عند اجتماع لانفراد والذكر ادلي بانثي ومو بالارث يقتر
وارثهم مع من به يد لونا وحجهم تقصالة يقينا
والثلث للمجد اذا ما تقصه قسام اخوة بذاك خصصة
وان تجد زوجا واما واما قبلت الباقية لامر وجبا
ومولها مع زوجة لا ربع ودا بالانفاق عند الاربع

نصف
لمع مانع

٢٠

وَالسُّدُسُ لِلْأَمْرَاءِ إِذَا فُرِعَ وَجِدَ
 وَارْتَمَاهُ مَعَ اثْنَيْنِ يَتَيْنِ
 سِوَاهُ وَارْتَمَى وَهَجُوبَيْنِ
 فَاِنْ تَزَمَّرَ بَيَانُ مَا قَدْ قَلْنَا
 فِي جَدِّ وَلِمْ يَرْتَعِ الْإِضْلَاعُ
 يَنْقُصُ فِي الْوَضْعِ بِكُلِّ دَرَجَةٍ
 كَوْضْعِكَ الْإِحَادِ عِنْدَ الضَّرْبِ
 وَكُلُّ فَرَضٍ ضَمَّ مَعَهُ مِثْلُ
 مُعْتَمِدِ الْجَمْعَةِ الْبَيْسَارِ
 وَمَنْ تَزَوَّى فِي بَدْيِ صُنْعِنَا
 اعْتَبَى بِهِ الْعَلَامَةَ الشُّشُورِ
 وَلَا بَ عِنْدَ وَجُودِ الْفُرْعِ
 وَالْحَدِّ مِثْلُهُ إِذَا مَا قُفِدَا
 أَمَّا مَنَا وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكُ
 أَوْ أَبَوَيْنِ مَعَ زَوْجٍ وَوَرِثَا
 أَوْ عَدَدٍ مِنْ أَخْوَةٍ لَذَا اعْتَمِدَ
 مِنْ أَخْوَةٍ فِي خَمْسَةٍ وَارْبَعِينَ
 بِالسَّخْصِ أَوْ بَعْضِ الْوَحْلَانِ عَنِ
 ضَعْفِهِمْ فِرَادِي ثُمَّ مَشِي مَشِي
 بَعْدَ أَفْرَادِهِمْ نَسَاعِ
 لَكِي يَصِيرُ مِنْ بَرَاءِ مَا أَنْتَجَهُ
 فِي صُورِ مَحْصُورَةٍ بِالْحَسْبِ
 وَمَا يَلِيهِ لَانْتِهَا الْحَاصِلِ
 خَوْفٍ وَقَوْعِ صُورِ التَّكْرَارِ
 يَبْدُو لَهُ صَنِيعُ شَيْخِ سَيِّحِنَا
 عَلَيْهِ رَحْمَةُ الْعَفْوَ
 وَذَا بِنَصِّ فِيهَا مَا فَاسْتَمَعَ
 الْإِمْعَ الْأَخْوَةَ فِيمَا اعْتَمَدَا
 فَجَعَلُوا الْحَدَّ لَهُمْ بِشِيَارِكِ
 أَوْ زَوْجَةٍ فَافْرَضُوا لَمْ ثَلَاثَا

في قوله
 في صورة محصورة
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

وجريان

وَجَرِيَانُ الْخَلْفِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
 وَأَثَرُ الْخَلْفَانِ فِي الْجَمْعِيَّةِ
 وَفِي تَاصِلِ الْأَصْلِ يُعْتَبَرُ
 وَالْحَدُّ فِي بَابِ الْوَلَاةِ يُحْتَجُّ
 وَأَحْمَدُ وَرَثَةُ جَدِّ فِي الْوَلَاةِ
 وَغَيْرُ أَحَدٍ يَدْرِي بَازِ الْأَثَرِ
 وَعِنْدَهُ أَمْرٌ أَبِيهِ تَرَثَتْ
 وَحُكْمُهُمْ فِي بَابِهِمْ يَأْتِي عَلَى
 وَالسُّدُسُ فَرَضٌ جَاءَ مِنَ الْبَيْتِ
 وَمَوْلَانِ بِنْتِ الْإِبْنِ أَوْ بِنَاتِهِ
 وَفَرَضُ اخْتِ لَابٍ وَأَكْثَرَا
 وَحَظُّ وُلْدِ الْأَمْرَاءِ أَنْ يَنْفَرِدُوا
 وَذَا تَمَامُ سَبْعَةٍ فِي الْعَدَدِ

بَابُ مَجْتِ الْمَجْدَاتِ

وَالسُّدُسُ فَرَضٌ جَدَّتَيْنِ مِنْ بَيْتِ
 وَأَنْ عَلَتْ وَأَمْرًا مِثْلَهَا
 اسْتَوَاتُ دَرَجَةٍ كَأَمْرَاتٍ
 وَتَانِ بَاتِقَاتِهِمْ فَتَقَى لَهَا

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

ومالك عليهما اقتصرَا
 والشافعي وابو حنيفة
 ادلت بجد وارث كمراب
 وتجب القرية البعيدة
 عند الامام احمد والنعمان
 ان كانت المعدي لام والتي
 وعكسها يوافقان من سبق
 مثال من يدلي من الجدات
 بان تزوج ابن بنت حفصة
 فمن ولد حفصة امرأته
 فان يكن ثم يزيد جده
 فيقسمان سدس الجدات
 لحفصة بالجهتين ثلثاه
 يمد ميا بن حنبل والنعمان
 لكل جده نصف سدس اثبتا

وصورة

وصورة الثلاث ان ينكح من
 فمن ولد بينهما حفصة
 امرأته الامم ثم لام
 اما لام لابي اب النسب
 فهذه تسقط عند احمد
 وتثبت حفصة بسدس ما
 ومذهب الحبر ابي حنيفة
 ولا مجد لاب عن بيان
 ومولها عند الامام مالك
 والشافعي يجعله نصفين
 وصورت ايضا بان ابن لها
 فماتت فامرأته لاه به
 فان تكن امرأته نساؤها
 في مذهب النعمان وابن حنبل
 ومالك والشافعي فتسا

تلام بنت خالة له اذ ان
 له من الثلاث ايضا جده
 امرأته وتالته لها فضم
 والاخر اما لابي اب الاب
 اذ لا يورث امرأته ان غدا
 خلفت من ترات علما
 ثلاث ارباع السدس لحفصة
 ربع وذا القسم علي الجهات
 اذ ارث امرأته غير سالك
 بينهما قسما علي الزايتين
 زوج بنت عمه احبها
 وامرأته لاه لانا ثنتيه
 تاخذ ثلثه وثلثاه لها
 قسما علي جد الجهات فاجعل
 سدس تراثه علي ذاتيهما

١٠٠

بني عبد الله

باب النفصية

وَعَصَبٌ بِنَفْسِهِ ذُو وَالْوَالِدِ وَذُو كَوْرَةِ الْمَسْبُوقِ قَدْ خَلَا
مَنْ يَنْبَغِي لِمَنْبِتِ بِلَامٍ فَقَطٍ فَانْ تَزْمَعُ الْعَالِدُ قَدْ انْضَبَطَ
فَانْ بِنِ فَا بِنَهُ وَانْ سَقَلُ فَا ابْنُ فَاحِدٌ وَالْاَخُ السَّقِيقُ فَلَا بِنَ
فَا بِنَا مَا بَعْدَ فَعْمٍ لَا لَامٍ فَا بِنَهُ مِنْ بَعْدِ اَيْضًا وَضَمَّ
عَمِّي ابْنُ مِنْ بَعْدِ فَا بِنَا لَهَا وَبَعْدَ عَمِّ اِلَى الْحَدِّ انْتَمَا
وَعِنْدَ فَقْدِ الْكُلِّ وَرَبَّتْ ذَا الْوَالِدِ فَعَا صِبًا بِالنَّفْسِ حَتَّى مِنْ وَلَا
وَحُكْمُ عَا صِبٍ بِنَفْسِهِ انْفِرِدَ حَوْزَ جَمِيعِ الْمَالِ حَتَّى اَطْرَدَ
وَمَعَ رَبِّي الْفَرْضَ اخْتِالِبَا فِي كَذَا سَقُوطُهُ بِالْاِسْتِغْرَاقِ
الْاِسْتِغْنَاءِ كَانَتْ فِي الْمَشْرُكَةِ مَبَارَكٌ ثَلَاثًا عِنْدَ مَنْ قَدْ شَرَكَهُ
فَقَدِمَ الْفَرْضُ عَلَيَّ النِّفْصِيَّةِ وَقَدِمَ الْاَخُ بِالْتَرْتِيبِ
وَوَارِثٌ بِالْفَرْضِ وَحَدِّ حَمْسَةٍ زَوْجَانِ امْرُؤٍ وَلَدَهَا وَحَدِّ
وَمَنْ يَنْعَصِبُ نِسْبَةً مِيَّ اِلَى ابْنِ فَا بِنَهُ وَانْ عَنهُ نَزَكَ
اَخٌ لِعَيْرِ الْاَمْرِ فَا بِنَهُ فَعَمَّ فَا بِنَهُ كَذَا وَذُو الْوَالِدِ حَتَّى
وَائْتَانِ جَمِيعَانِ مَا قَدْ ذَكَرْنَا الْاَبَ تَمَّ الْحَدُّ بَعْدَ قَدْرٍ رَأَى

وَارْبَعٌ

وَارْبَعٌ كُلُّ لَدَيْنِ يَضْمَرُ بِنْتٌ وَبِنْتُ ابْنٍ وَاخْتِ لَامٌ
وَجِهَتَا نَفْصِيَّةٍ تَخْصُرُ تَوْجِدُ فِي ابْنِ ابْنِ عَمٍّ مَوَا اَيْضًا وَوَلَدُ
فَارِثُهُ اِذَا ذَاكَ بِالْبِنُوَّةِ مَقْدَمٌ عَلَيَّ بَنِي الْعَوْمِ مَسْرُ
وَارِثٌ ذِي عَصُوْبَةٍ مِنَ النِّسْبِ مَقْدَمٌ عَلَيَّ عَصُوْبَةِ السَّبَبِ
فَا بِنٌ وَبِنْتٌ مَلِكَا بَا هَا وَعَتَقَ الْاَبَ بِهِ عَلَيَّ مَا
ثُمَّ اسْتَرَى عَبْدًا وَقَدْ اعْتَقَهُ وَمَاتَ بَعْدَ مَوْتِ مَنْ اعْتَقَهُ
عَنْ ابْنِ مَنْ اعْتَقَهُ وَبِنْتِهِ فَارِثُهُ لِلْاَبْنِ دُونَ اخْتِيهِ
وَقَدْ غَلَطَ فِيهَا مِنَ الْقَضَاءِ تَاءٌ كَمَا قَدْ جَاءَ عَنْ ثِقَاتٍ
وَجِهَتَا فَرْضٍ وَنَفْصِيَّةٍ مَعًا وَرَبَّتْ بِكُلِّ مَنَّمَا اِنْ وَقَعَا
مِثْلُ ابْنِ عَمٍّ مَوْزَوْجٍ اَوْ اَخٍ مِنْ امْرَأَةٍ زَوْجٍ بَعْتَقَ يَرْسَخُ
اَوْ زَوْجَةٍ مَعْتَقَةٍ كَذَا يَعْدُ بَا يِي ذُوِي الْفَرْضِ لَا اَبَ وَجِدُ
اِنْ اعْتَقَا فَالْحُكْمُ فِيهِمَا عَطْلٌ اِذَا حُكِمَ نَفْصِيَّةً لَوْ اَقْدَبَطَلُ
فَا نِ مَتَّ هُنْدٌ عَنْ ابْنِي عَمِّ اَحَدِ مَّا زَوْجٍ اَوْ ابْنِ امْرَأَةٍ
فَنُصْفُ مَالِهَا الَّذِي الزَّوْجِيَّةِ اَوْ سُدْسُهُ يُعْطَى لِذِي الْاُخُوَّةِ
وَمَا بَقِيَ مِنْ بَعْدِ فَا قَسَمَهُ عَلَيَّ كِلَيْهِمَا يِي نَسَبِ تَاءٌ صَلَا

انها لا يجهلان بن النقص
والنقصية جبهتين
مختلفتين

وَفِي الْوَلَاةِ مَالَهُ بَيْنَهُمَا عَلَى السُّوَالِ لِابْنِ امْرِئِ الْعَلَاءِ
 وَرَجَحَ اخْتِصَاصَ ابْنِ الْأَعْمَرِ الشَّافِعِيُّ هُنَا عَلَى ابْنِ الْعَمِّ
 وَجِهَتَا الْفَرَضِ قَدْ يَكُونُ فِيهِ وَطِيٌّ سَبِيحَةٌ عِنَا عَلَيْنَا
 وَيُؤْتِي نِكَاحَ الْمَجُوسِ الْفَسَقَةِ بِوَطَنِمْ بِحَارَمًا مُحَقَّقَةً
 فَإِنْ مَجُوسِيٌّ وَخَوَهُ اسْتَلِمَا أَوْ جَانَا يَطْلُبُ حَكْمًا لَرَمَا
 فَبِالْفَرَا بِنْتَيْنِ ارْتَهَ عَدَا عِنْدَ ابْنِي حَسَنِيَّةٍ وَاحِدَا
 وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ قَالَا وَرَثَ بِأَقْوَى الْجِهَتَيْنِ حَالًا
 وَالْأَقْوَى تَدْرِي أَنْ تَكُنْ أَحَدَاهُمَا حَاجِبَةٌ لِأَخْرَفِيمَا عَلِيمَا
 أَوْ كَوْنَهَا أَقْلٌ حَجَبٌ مِنْهَا أَوْلَادٌ أَحَدٌ فِي الْأَرْضِ يَحْتَجِبُهَا
 فَإِنْ تَكُنْ قَوِيَّةً مَجُوسِيَّةً وَرَثَتْ بِالضَّعِيفَةِ الْمَغْلُوبَةِ
 كَانَ أَيُّ شَخْصٍ مَجُوسِيٍّ أُمَّهُ أَوْلَادُهَا بِنْتًا وَرَادَ ظَلَمَهُ
 فَإِنْ مَيَّتْ عَنْهَا فَبِالْبِنْتِيَّةِ إِذَا يَكُونُ الْأَرْضَ لِأَخْتِيَّةِ
 أَوْ إِنْ يَطْلُبُ بِنْتًا لَهُ فَوَلَدَتْ بِنْتًا لَهُ ثُمَّ يَطْمَأَنَّ وَوَلَدَتْ
 أَوْلَادُهَا بِنْتًا فَكُلُّ أَحْتَابِ فَإِنْ نَمَتَ مِنْ بَعْدِ وَسْطِيٍّ ثُمَّ الْإِبْرَاهِيمِ
 صُغْرِيٌّ عَنِ الْعُلَيَّا فَجَدَّةٌ وَاحِدَةٌ فَجَدَّةٌ فِي الْأَقْلِ حَجَبٌ

رَفَعَتْ

وَأَنَّ

وَأَنَّ نَمَتَ بَعْدَ ابْنِ وَالْعُلَيَّا صُغْرِيٌّ عَنِ الْوَسْطِيِّ فَمَا قَدَّ قَوِيًّا
 أَمْ أَدْنَى لِكُونِهَا لَا تَحْتَجِبُ بِحَالِ حَرَمَانَا لَهَا فَيَحْتَجِبُ
 وَأَنَّ نَمَتَ بَعْدَ ابْنِيهَا عَنْهُمَا وَرَثَتْ وَسْطِيٌّ بِالْأَمُونَةِ أَعْلَمَا
 وَالْعُلَيَّا بِالْأَحْتِنَةِ الضَّعِيفَةِ لِحَبَابِهَا بِالْأَمْرِ عَنْ حِدِّ وَدَّةِ
 وَالْوَلَدِ الْمُنْفِيِّ بِاللِّعَانِ وَمَسْئَلُهُ وَوَلَدَاتِي مِنْ زَانٍ
 فَاحْمَدُ بَعْدَ الذَّكَورِ الْعَصَبَةِ حَيْجَلُ لَهُ عَاصِبٌ أَمْرٌ عَصَبَةٌ
 فَإِنْ مَيَّتْ عَنْ أَمِّهِ وَخَالَهَا فَالْتَلَّتْ ثُمَّ مَا بَقِيَ لِلنَّحَالِ

بَابُ الْعَصَبَةِ بِالْغَيْرِ

وَبِنْتِ صُلْبِ عَصَبَتِ بِالْإِبْنِ كَذَاكَ بِنْتُ الْإِبْنِ بَابِ الْإِبْنِ
 أَعْنِي مَسَاوِيًّا إِخَا وَأَبْنِ عَمٍّ أَوْ نَارًا لِعَمَّهَا إِذَا التَّلْتَانِ ثُمَّ
 كَابْنِ الْإِبْنِ لَابْنِ بِنِّ الْإِبْنِ وَاحْتَدَّ مَعَ بِنْتِ عَمٍّ قَدِّفَنِي عَمٌّ
 وَتَمَّ بِنْتًا لِمَيْتِ حَارِزَاتَا تَلْتِي تَرَائِهِ بِذَاكَ فَارِزَاتَا
 وَبِنْتِ ابْنِهِ وَبِنْتِ الْإِبْنِ الْإِبْنِ وَبِنْتِ ابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ تَسْتَكُنْ
 يُعْصَبُ بِجَمِيعِ هَذَا الذَّكَرِ فِيمَا بَقِيَ بَعْدَ لَهْنٍ بِحَيْبُرٍ
 فَعُصَبَ إِخْتَابَتْ عَمُّ عَمَّةِ لَهُ وَاللَّابِ وَحَدِّ عَمَّةِ

عَمٌّ



وَعَصَبَةُ الشَّقِيقَةِ الشَّقِيقِ وَالْحَدُّ عِنْدَ فَقْدِهِ حَقِيقٌ
وَالِاخْتِامُ مِنْ ابْنِ أَخٍ مَا قَالَهُمَا وَحَكْمُهُ كَعَاصِبٍ بِالنَّفْسِ
الِاخْتِامِيَّةِ فِي الَّتِي تَعْرِي ^{أَيْ} أَكْدَرِي فِي قَلْبٍ لِفَرْضِ قَدْعَلَا
وَأَقْلِبَهُمَا بَعْدَ إِلَى التَّغْصِيبِ لِلْحَدِّ مِثْلَاهَا مِنَ النَّصِيبِ

بَابُ الْعَصَبَةِ مَعَ الْغَيْرِ

وَالِاخْتِامُ فَاعْلَمْ لِأَمِّ عَصَبِهِ مَعَ بِنْتِ صُلْبٍ مَا بَقِيَ مِنْ تَقْتِهِ
كَذَاكَ مَعَ ابْنَةِ ابْنِ مَا نَزَلَ فَبَعْدَ فَرْضِ حَظِّهَا مَا قَدْ فَضَلَ
وَحَيْثُ صَارَتْ الشَّقِيقَةُ عَصَبَةً مَعَ بِنْتِ ابْنِ مَصْحَبِهِ
أَوْ مِمَّا فَكَالِشَّقِيقَةِ تَحْجِبُ كُلَّ الَّذِي لَهُ الشَّقِيقُ بِحِجْبِ
وَمِثْلَاهَا فِي الْحِجْبِ اخْتِامِيَّةً لَابْنِ تَحْجِبُ مِنْ لَهَا أُخُوها وَتَحْجِبُ

بَابُ الْحَجْبِ

الْحَجْبُ مَنَعٌ مِنْ يَقْتَرِبُ بِهِ سَبَبٌ مِنْ أَرْتِهِ أَوْ يَعْضُ مَا لَهُ وَجِبًا
فَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ حَجْبُ حُرْمَانٍ وَأَوْفَرِ الْحَظِّينِ حَجْبُ تَقْصَانٍ
وَذَا يَكُونُ بِاتْتِقَالِ فَرْضٍ لِمِثْلِهِ أَوْ عَاصِبٍ لِلْفَرْضِ

أَوْ

أَوْ عَكْسَهُ أَوْ بِاشْتِرَاكِ فِيهَا أَوْ مِنْ عَصُوبَةٍ لِمِثْلِهَا أَعْلَمًا
أَوْ تَبْرَاحٍ لِعَوْلِ ظَهْرًا فَهَذِهِ سَبْعَةٌ اقْتِسَامُ تَرَا
كَأَحَدِ الذَّوْجَيْنِ إِنْ كَانَ مَعَهُ فَرَعٌ طَبِيعِيٌّ وَارْتِ قَدْ مَنَعَهُ
أَوْ كَابًا وَحَدًّا فَرَعًا صَحْبِيًّا مِنْ الذُّكُورِ أَوْ كَفَرَجِ اصْطِحَابًا
مِنَ الذُّكُورِ بِاللَّانَاتِ أَوْ جَمْعٍ فِي فَرْضِهِ تَشْرِكُ بِذَلِكَ الْحَكْمِ
مِنَ النِّبَاتِ أَوْ بِنَاتِ الْإِبْنِ وَالْأَخْوَانِ وَأَخْوَةٌ أُمَّرَتُكُنْ
أَوْ جَمْعٍ مِنْ سَارِكٍ تَقْصِيًّا يُرَى كَابْنٍ مَعَ ابْنٍ وَاحِدًا وَأَكْثَرًا
أَوْ اخْتِامُ مَعَ بِنْتِ ابْنِ أَوْ ابْنَةِ ابْنِ ابْنِ صَحْبَتِ أَخَامَسًا وَيَا عُنِي
أَوْ كَالشَّقِيقَتَيْنِ إِنْ قَدَّمْتَا لِلزَّوْجِ وَالْأُمَّرَتَيْنِ أَيْ
وَبِحِجْبِ ابْنِ كُلِّ ابْنِ ابْنِ كَمَا بِحِجْبِ الْإِبْنِ كُلِّ حَدِّ قَدَسِمَا
وَأَحْجِبُ بِالْإِبْنِ وَابْنِهِ وَبِالْإِبْنِ أَخَا وَاخْتِامُ مِنْ وَلَا أَوْ نَسَبِ
وَوَلَدِ أُمَّرَزَادِيٍّ وَبِحِجْبِ بَيْتِ وَبَابِنَةَ ثُمَّ ابْنَةَ الْإِبْنِ تَعَدُّ
وَبِالشَّقِيقِ وَوَلَدُ عُلَّةٍ حَجْبٌ وَبَابِنَةَ ابْنِ ابْنِ لِعُلَّةٍ نَسَبِ
وَإِنَّ الشَّقِيقَ أَحْجِبُ بِأَخِ الْإِبْنِ وَالْعَمِّ وَابْنِهِ بِكُلِّ أَحْجِبِ
وَحَكْمُهُمْ كَأَخْوَةٍ فَيَأْسِقُ كَذَا يَتَوَهَّمُ عَلَيَّ بِذَلِكَ النَّسَبِ

وَمَنْ يوصف قد حجب لا يحجب
 لغيره عن الذي يستوجب
 فان ميت عن ابنه الرقيق
 وزوجة وعن اخ شقيق
 فروع الارث لها والباقي
 الى شقيقة بالانقاف
 ومن عن ارثه حجب بشخص
 يحجب غيره بنوع التقص
 كالام مع اب له واخوة
 تحجب بهم لسدس من تركه
 وتحجب امر كل جدة بدت
 من نحوها او من اب وان علق
 وساقط الثلث واستغرق
 بعد محجوبا بلا انقاف

المسألة المشتركة

ان يجتمع مع الشقيق اولاد ام
 والزوج ايضا ثم جدة او ام
 فاستقط الشقيق عند احدها
 ووافق المغنم ذوا عمدا
 بما قضاه اولادها فيها عمر
 جريا على الاصل الذي قد شره
 ومالك والشافعي في القسم
 قد شرهما مع ولد الامر
 لحكمة المشافعي لدا الترافع
 وذا اجتمعا دونه لا تمنع
 فان تكن اخت فافوق لاب
 ففرضها او فرضها فيه حجب
 وبعضهم عن الشقيق ذهلا
 اعال لاخت لاب وما علا

بزعمه

بزعمه ان الشقيق قد حجب
 او انه لاخوة الام نسبت
 وان يك الشقيق فيها ظهرا
 حتى فني باب له قد ذكرنا
 ومالك لو صحب الجد لهم
 حاز الذي نخوزه اولاد لام
 ومنع الشقيق للميراث فيه
 وهذه شبه التي تغزي اليه
 هكذا لان الجد فيها يحجب
 كل الذي بامه ينسب
 فان يكن مكانه اخ لا ب
 يجوز جد ما الولد امر وحيت
 لانه في حجه تنسبنا
 فثلث المال له قد صحبا
 وهذه لمالك قد نسبت
 ومالكية لديهم سهرت

باب الجدة والاخوة

والجدة مثل الاب عند النعمان
 فيحجب الاخوة حجب حرمان
 وكاخ عند الامية الثلاث
 مشارك لهم ذكور واناث
 الا التي قد نسبت لمالك
 وسببها فليس بالمشارك
 لقياس الاخوة جده ان عدم
 ذوالعرض ان مثلاه قدر الميم
 وذاك في خمس كجد مع اخ
 او اختا ومما او اختين رسخ
 او صحبا الجد لاخوات ثلاث
 وان تكن مثلية قل تلك الترات

ينسب الى مالك

واختا او اختين رسخ

بالفرض او بالقسم والمعتبر
 وذاك في ثلاثة كاخوين
 وان يكونوا فوق متلبه اعتبر
 ومعه لا حظ من مقاسمه
 او سدس ما خلفه من الترات
 كالجدة مع شقيقة وزوجة
 ومع ثلاث اخوة وزوجة
 او هم وبنيت معهم يكون له
 ويستوي للجد ايضا حالتيه ان كان معه زوجة واخوان
 او كان مع اخ وبنيتي ابن
 وتستوي الثلاث في زوج وحيد واخوين ثم سبع في العدد
 والسدس فرضا اذا ما قد فضل مقدارها ولم يكن او الاقل
 امثلة جد وبنيتان وادمر او هم وزوج او هم بغير لامر
 وتسقط الاخوة طرا الا اختا بالاكدرية قد تقلا
 وعد ولد الاب وولد الابوين ان وجد الجد مسارا كالذيين

وكان

وكان حظه اذا كان ذكر
 وحظ ما زاد علي اخت واطة
 وفاضل النصف لولد العلق
 وهي شقيقة وحيد النسب
 او معهما ثلاث اخوان وامر
 وسم بالخرق احد اي صحب
 فاعط اما ثلثا ولهما
 وفرضوا الي الهمية الثلاث
 وسدس الجدي في زوج ولم
 وقسموا فرضيهما على ثلاث
 ولقبته هذي بالاكدرية
 ومنه هب للمغان سدس التركة
 فان تلك الاخوة التي تقدمت
 وان يكن لها شقيق قد فقد فانظر لها في باب مفتور نجد

باب حساب الفرائض

اي انما
 من انما
 في
 في

قف على المسئلة
 الاكدرية
 ٣٠

حسابها الناصب والنصيب
ان الاصول تسعة فاثنتان
والسبعة الباقية الاصول
واربع فروضها لم تغل
وحك زيادة السهام
فالنصف والنصفان من اثنين
او مجمين من ثلاث اثبت
او مع نصف او ثلث الباقي
والثمن وحك فمن ثمانية
فهذه الاربعة الاصول
والسدس مفرد او السدسان
نصف سدس او بسدسين او ثلثا
وذا الام في احدي الغراوتين
او نصف مع ثلث لسدس ان تضم
وسميت مسألة الالزام
لا علمه المشهور والصحيح
منها باب الحد يوحداث
ثلاثة فروضها تعولك
والعول عن ساحتها بمغزله
ويلزم النقص عن التمام
والثلث والثلثان مفردين
والربيع وحك فمن اربعة
احدي لغراوتين تعري فاعرف
او صحب لنصف له علانية
يدخلها التقص ولا تعولك
سنة اسهم كذا ان يقترن
او نصف مع ثلث لباقي من ثراث
او ان يكن نصف مع الثلثين
كزوج مع امر واخيتين لامر
ناقضة لمذهب الهمام

فستة وضعفها والضعف
وعولها بايتي علي التواي
بالونز والسفع بذا المبال
زوج واختان مما الغير امر
لواحد من ولدك او اكثر
فغاية العول بها العشر
والربيع مع ثلث من اثني عشر
وعولها وتو السبعة عشر
مجديتين وثلاث زوجات
للأم ثم ضعفها لغيرها
ولقبت امر الفروع واشيع
وان يكن متروكه سبع عشر
بنسبة لما شريح حكما
في زوجة للميت وابنتين امر
لاجلها قد لقبت بالساكية
قالت له ان شر محاطلما
لضعفها بالعول قد تنصف
بالونز والسفع بذا المبال
او هم مع الامر او الكل تضم
ولقبت امر الفروع لامر
ولم تزد بعد علي ذا القدر
او مع سدس لا تقاق ظهرا
وذا لدا امر الارامل شهرا
صحين اربعالة من اخوات
وذا تمام عولها وخيرها
امر الارامل لا نوته اجمع
من الدنيا في الصغري اشهر
فيها اخت ميت ما ظلما
واثني عشر اخا واخت لا لامر
لكونها انت عليا باكية
لم بعد القسمة حين حكما

ابقي اخي من ذهب ست مائة
 قال لها لعله قد هلكا
 بنتين مع اثني عشر من اخوة
 قالت نعم فقال ذاك الحقك
 وتظهرين في شرح الشكوي
 والستدر والتمن مما يقبنا
 او جمع الثمن مع الثلثين
 وعولها بالتمن جاء عن علي
 في ابوتين وابنتين جميعا
 والكس اما ان يقع علي فريق
 او ثلثان بان تقاق يقع
 اذ مالك علي الثلث اقتصر
 وغيره يري انكسار ابيه
 كزوجة وتسعة اعمام
 او اجمعين لكن الزوجة قد

وان

وان تردهم خمس حدا تدين
 فهي التي بالامتحان لقيت

باب المناسجات

النسخ ان يموت ممتا ولم يقسم تراثه لو ارثيه ثم
 حتى يموت واحدا واكثر من وارثيه حده فذخروا
 وجعلوا العمل المناسخة طرقاتا واكل راسخة
 فان تكن وراث من بعد اول وراث اول
 فافرض بان من يموت بعد كثير موجود فلا يعد
 كمالك عن عشرة بنين تقاوتوا موتا الي اثنين
 وذلك الفرض وترك العمل يدعي بالاختصار للمسائل
 ثانية ان لا تترك وراث من قدمات بعد من خلافه من
 مات عن اخوة وكل عن بنيه فارق كل واحد لو ارثيه
 فاجعل لهم مسايل لا تقدرت ويديها انظر كوروس كسرت
 سهام اصلها وما فذ حصلا يضرب في الاصل ويقسم ما علا
 بضر سهم من له عذا في جزر سهمها وقسم ما بدا
 ايضا علي مسئلته بحسبها والخارج اضرب في سهام من يبا

10

بمجموع

وَمِنْهُ تَدْعِي اخْتِصَارَ الْعَمَلِ دُونَ مَسَائِلٍ فَلَا تَطْوَلُ
 ثَالِثَةٌ فَمَا عَدَا هَذَيْنِ اِنْ رَمَتْهَا وَاضْحَةٌ التَّبْيِينِ
 فَاجْعَلْ لِمَنْ يَمُوتُ قَبْلَ مَسْئَلَةٍ ثُمَّ لثَانِ مِثْلَهَا مَكْمَلَةٌ
 وَاقْسِمِ سَهَامَهُ مِنَ الْاُولَى اِلَى كَعْبَيْتٍ عَنِ جَامِعَةٍ بِالسَّابِقَةِ
 فَاصْرِبْ جَمِيعَ وَقْفِهَا فِي السَّابِقَةِ وَبِمَا بَدَأَ جَامِعَةٌ بِمَحَقَّةٍ
 وَانْ تَبَايَنَّا فِكْلَ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ الْاُولَى اِضْرِبْ كَذَلِكَ الْاُولَى
 وَمَنْ لَهُ سِتْيٌ مِنَ الْاُولَى اِضْرِبْ فِي وَقْفِ الْاٰخِرِي وَجَمِيعِ الْاٰخِرِي
 وَمَنْ مِنَ الْاٰخِرِي فِي وَقْفِ ظَاهِرِ لِسَهْمِ الثَّانِي اَوِ الْكُلِّ اسْتَقَرَّ
 كَمِيَّتٍ عَنِ ابْنِ ابْنِ وَابْنَتَيْنِ ثُمَّ مَوْتٌ بَعْدَ حَدِي الْبَنَاتَيْنِ
 عَنِ مَنْ بَقِيَ قَبْلَ الْقِسَامِ مَا تَرَكَ فَيَخْتَلِفُ حُكْمُ سَبَاقِ هَلَاكِ
 فَهِيَ الَّتِي تَقْرِي اِلَى الْمَمُونِ اِجَابَةٌ بِحَيْثُ عَلِي التَّعْيِينِ
 فَانْ يَكُنْ اَنْثَى وَمَاتَتْ بِنْتُ عَنْ مَنْ ذَكَرْنَا فَتَكُونُ الْاُخْتُ
 اِمَّا شَقِيْقَةٌ وَاِمَّا اُخْتٌ لَامٌّ فَانْ تَكُنْ لِلْاُمِّ فَالْقِسْمُ يَعْزَمُ
 وَانْ تَكُنْ شَقِيْقَةٌ الْمَفَارِقَةُ كَانَتْ مِثْلَ صُوْرَةِ الْمَوَافِقَةِ

وان

١٨
 وَانْ تَمَّتْ عَظْمٌ وَزَوْجٌ يَكُنْ مِثْلَهَا لِمَا لَصُوْرَةُ التَّبَايُنِ
 وَانْ يَكُنْ مِنْ مَاتَ قَبْلَ ذِكْرٍ وَمَاتَتْ الْبِنْتُ فَوْقَ ظَهْرٍ
 وَانْ يَكُنْ قَدَمَاتٍ بَعْدَ الْبِنْتِ الْاُمُّ عَنْ مَنْ قَدِ بَقِيَ وَاُخْتٌ
 كَانَتْ مِثْلًا قِسْمَةً اسْتَهْمُ عَلِيَّ مَسْئَلَةُ الثَّانِي الَّذِي لَهُ تَلَا
 وَانْ تَمَّتْ الْاٰخِرَا اِذْ عَنِ ابْنِ وَحَدِّهَا فَلتَبَايُنِ عُنِي

باب الرد

الرَّدُ يُقْضَى مِنْ سَهَامِ الْمَسْئَلَةِ زِيَادَةٌ فِي الْاَنْصِبِ بِمَعَادِلَةٍ
 قَالَ بِهِ الْعَمَّانُ ذُو الْقَوْلِ السَّيِّدِ وَاحِدٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْحَدِيدِ
 فَانْ يَكُنْ ذُو الْفَرْضِ شَخْصًا وَاحِدًا حَازَ التَّرَاتِ فَرَضَهُ وَالزَّائِدُ
 وَانْ يَكُنْ الْكُرْمُ مِنْ شَخْصٍ قِسْمٌ عَلِي الرُّوسِ مَا لَمْ يَلَيْتْ عِلْمٌ
 وَانْ تَكُ الْفُرُوضُ قَدِ تَعَدَّدَتْ قَطَعْتُمَا مِنْ سِتَّةِ تَأَصَّلَتْ
 الْاَعْلَى الزَّوْجَيْنِ فَالرَّدُ اسْتَعِ فَيَسْتَقْلَانِ بِفَرْضٍ يُقْتَضِعُ
 مِنْ مَخْرَجٍ لَهُ وَمَا بَقِيَ اسْتَهْمَا اِذَنْ عَلِي سَهَامِ رَدِّ عُلْمَا
 اِنْ صَحَّ قِسْمُهُ فَمَخْرَجٌ عُلْمٌ هُوَ الَّذِي عَلِي اَجْمِيعَ يَنْقَسِمُ
 وَانْ تَبَايُنِ السَّهَامِ مَا بَقِيَ صُرْبُهَا فِي مَخْرَجٍ تَمَارَتْ فِي

بضرب حظ من له من رد
 ومن له من يخرج سهم ضرب
 وان تشافرد على المسئلة
 ثم ابسط الصحيح مع كسر حصل
 وان عملت بطريق الجابر
 سيات منه فرض ذي الزوجية
 عادل به مسئلة للرد
 يخرج قدر السبي بالسوية
 ثم ابسط الخارج من كسر حصل
 وبطريق النسبة الموصلة
 فالق بسطا من مقام جعل
 وثانيا مقامه وثالثا
 وسط الوسطين واقسم بال
 وحساب الخطيين فاثبت
 بكفة والق منه البسطا
 فيما بقي من يخرج معد
 في الرد ثم ما بدا به اجب
 ما فوق كسر منها للزوجية
 من جبر كسر كان يمتقي الخلل
 فالتركة افرضها في القدر
 اطرح وما تبقى في الحقيقة
 واقسم عليه ما بها من عد
 مسئلة الوارث والزوجية
 واعط كلا حظه مما انفصل
 اعني بها الاربعة المنفصلة
 وما بقي منه اجعله اول
 مسئلة الرد لمن توارثا
 علي اول يخرج مال جهلا
 مقام كسر كان للزوجية
 وقابلن بالباقي ما قد حظ

في كل مرة

فوق

فوق قبة وذلك المسئلة
 فان سياتوه فما اثبتة
 وان ينقص كان او زيادة
 وافعله كذا او يتم عملة
 امثلة امر له تخور
 او واحد من ولدا او جدة
 لبنت صلب ولبنت ابن
 والاخوان مطلقا وابنائهم
 فاجعلهم كعاصب فيما حوي
 وجدة مع ولدا امر واحد
 وولدا امران بها اقترنا
 والبنت مع امر من اربعة
 غاية رد ثم كل يقتطع
 ثم اعط سهم كل من نفردا
 ان يقسم علي رؤسهم بعدها
 فينقص او يساوا ويفضل له
 بكفة جوان ما اردته
 صنع عددا في الكفة الثانية
 يخرج ما يجمعه والمسئلة
 جميع ماله به تقوز
 او اخت لهما وهذا يثبت
 ثم البنات وبنات الابن
 وهكذا الجدات بالارث ثم
 واقسم عليهم بحكم الاستوا
 اثنان اصلها بغير زايد
 فاصلها ثلاثة قدر كنا
 وبنات ابن معهما من خمسة
 من ستة لا غيرها كذا وقع
 له وسهم كل من تعددا
 ان يقسم والا صح ردها

ع

امرو وولداهما وزوجة قسم
 فيكتفي بمخرج وان وجد
 ثانيا لما بقي والمسئلة
 بضرب سهم زوجة في اثنين
 امر به فيما قد بقي من مخرج
 بنت و بنت ابن وزوج قرأ
 يضرب سهم الزوج في الاربعة
 واسهم البنت الثلاث تضرب
 واضرب لامر سهمها فيما بقي
 او مع تين زوجة فعديت
 ولم يقع توافق لما بقي
 من مخرج واصبل رد فوق

باب توريث ذوي الاحرام

كل قريب ليس ذافرص ولا
 وهم علي ماكثر واحد عشر
 من بيني للميت اوله نبي
 عصوبة ممن تولى اوله
 رجعتهم لا ربع من اختبر
 او بيني لا بويه فاعلم

او بيني للميت وللحدة
 ولد بنات ولد بنت ابن خد
 اب لام ثم ولد الاخوات
 وابن اخ للام فالعم لها
 وكل عممة من اي جهة
 ثم الذي ادلي بهم ختامها
 توريثهم جاء عن النعمان
 وهو الى مذهب منقسم
 وهجر و امذهب اهل الرحم
 وورث النعمان بالقربة
 واحمد والسافعي استسا
 والفرق بين المذهبين يظهر
 يترلان كل من قد ادلي
 خالا وخالة وجد الميت لامر
 وعمته كالاب فيما نزل
 فان ترصبيان تلك العدة
 اجدا فساقط وجدان كذا
 و بنت كل اخ واطلق الجمات
 كذا ك بنت كل عم فوق لها
 وكل الاخوال وكل خالة
 قد اجملت وفصلت اقسامها
 واحمد والسافعي الثاني
 تزيلا وقرابة او رحم
 توريث كل ذي رحم وعم
 فقدم الاقرب لا قرابة
 بمذهب التزييل قوله اقسيا
 عند اجتماعهم كما قد ذكروا
 بوارث مقامه ونزل
 كالمرايضات اعماما لامر
 وحظ كل اعطيه من نزل

جميعه ان كان شخصا واحدا
 فعند احمد يكون للذكر
 وجعل النعمان ثم الشافعي
 الاباؤلا د لولد الاءم
 مع انه لو مات عنهم جعل
 وان تكن جماعة قد ادلت
 قدر حياة من يهدد لونا
 لمن به ادلي وان بعض محب
 وحوزه نصيب ذا القريب
 وسابق لوارث يقدم
 وفي استواء السن فاجعل مينا
 نصيب كل وارث للمدل به
 الا باخوال وخالات لامر
 كان التراث حين ذامساويا
 عند الامام الشافعي كما وضع
 في ارجح القولين عنه واربح

ثم

ثم جهات رجم ثلاثة
 ففي اتحاد جهة يقدم
 وفي اختلافها يترك البعيد
 كابن ابن خالة وابن خال
 او ابن خالة وبنت عم
 فابن خالة لتلته يجوز
 ذاعند احمد وعند الشافعي
 فيعط بنت العم ما قد تركا
 وورثوا في رجم بالجهتين
 كابن عمه مو ابن خال
 للزوج والروجة مع ذي الرحم
 وما بقي فلذوي الارحام
 كينت اخ مع بنت بنت لهما
 من بعد فرض كان للروجة
 او زوج مع بنتي شقيقتين
 فباخذ النصف لغيرتين

نبوة ابوة امومة
 قريبتها ثم البعيد يحرم
 حتى يصل لوارث فيستفيد
 فلما لكه لابن الخال
 نزلت ما كعمه مع امم
 وبنت عمه بثلثه تفوز
 يقدم الاقرن مطلقا فع
 وسقط ابن خالة وتركا
 لو احد يكون ذاقرا بنتين
 فيهما ورثة كل الما
 فرض بلا محب ولا عول نم
 يجعل بعد الفرض كالتمام
 باقي تراثه عليهما اقساما
 بينهما نصفين بالسوية
 فباخذ النصف لغيرتين

اي قد كان

من غير عول كما ملأ وما بقي
ولم يفعل هنا سوى أصل ستة
مثل أبي أمرو بنيت اخ لامر
لبنتي الشقيقتين حقق
وعوله بسدس لسبعة
ونبت كل اخن لميت وعم

٦٠٠

باب الخنثى المشكل

ومن له فرجا ذكر وانثى
فوحده عويل بالتقصان
فولدان خنثى مع الشقيقة
وان مع الزوج وامر يلينني
والشافعي يعطيه الاقل من
وهكذا يعطي الذي قد صحبه
ويوقف الباقي الى ان ينكسفا
ومن تساوي حظه يعطاه
بفرض او تعصيبا ومما معا
امثلة ولد لامر خنثى
او نبت مع ولدان خنثى و
او ثقة غيرهما فخنثى
او منعه الارث لدا النعمان
يعطيه سدسا من جميع التركة
اعطي له الاقل وهو ما بقي
خطيه ان تقاضا لهما ركن
اقل حظ كان مما استوجبه
اسكاله او صلح في الذي وقفا
ومن يرت في حال لا يعطاه
او فرض مع رد وعصب جميعا
فالسدس فرضه ذكر وانثى
فالارث بالتعصيب فيه مشكل

وان

وان يكن مع زوجها فاحوي
او كان خنثى ولدا فقدرنا
ونصف ارث ذكر وانثى
ان كان وارثا بكل منهما
وان يك الارث بتقدير فقط
ذا حكمه ان كان خنثى واحدا
اعطاؤه ووارث من مال
واحمد كالشافعي ان يورثي
الا اذا ورث بحالة وكان
فاحمد ورث نصف الحالة
كواحد من ولدي اخ ظهر
او ولدان مع زوج واخ ابوين
كذلك في الشقيقين في المشتركة
فليس احمد اذن كالشافعي
وان حسابهم ارث فاعمل

اي على حد سواء

٣٠

مسايلا بعد حال المشكل

خالان للمختني وللإثنين
 وهكذا إن كثروا فضعف
 تكون بعد عمل متابعه
 ثم أقسمتها على مسايل
 فاضربه في سهام كل وارث
 وأوقف الباقي عند الشافع
 وأحمد يوقف ما قد بقي
 وحيث لم ير جدي فنصف حالته
 ومالك يضرب ما قد حصل
 ويعتسم الباقي على الأحوال
 فاضربه في سهام وارث بها
 ثم اعطه منه إذا في الحال
 وعمل المنزلين فاجعل
 وبعد ذلك مسألة عليه
 إن كان في الترات داخلين

٤٠

وحصلن

وحصلن جامعة لكل
 في وفق غيرها إذا وفق ظهر
 وإن نشأ قسمت كل الجامعة
 وخارج القسمة جز سهامها
 والمحصل اجمعة بكل مسألة
 هذا على مذهب مالك وعنه
 وما تبقى بعد ذلك يوقف
 وإن بما جمعت كسر حصلا
 ثم اعط كل حظا ميسوطا
 كبيت عن وارث ابن تلاتا
 مسألة الذكور من ثلاثة
 وذكر أحدهما والآخر
 يجمعها ستون فاقسمها على
 اضربه في سهام كل والاقل
 لو اوضح عشر وثمانين ذكورة
 واضرب سهام من له من كل
 أو كله إذا التباين استقر
 على مسايل لها متابعه
 فيه اضربن حظ كل من لها
 له واعطه الذي جمعت له
 والشافعي فاقبل ما ذكر
 إلى انضاح أو لصاح يوقف
 فاضرب صحيا مثله مفصلا
 من جنسه مراكبا بسيطا
 لولد من خنتين اشكلا
 وأربع تجعل للانوثة
 انثي هما من خمسة تقر
 مسايل فجز سهام حصلا
 للشافعي ومالك فاحصل
 ثم ثلاثون من الانوثة

ثالثه له بها حظان
 لما من الاولى له والثانيه
 واجمع كذا لكل ختي منها
 وعدد الاحوال ومواربه
 يخرج لك التصحيح قابلين به
 وتارك بنتا وعمما وولد
 فيجعلان ذكرا ن او لا
 وولد الصلب ذكر وولد الاخ
 او حدة وولد اب وولد عم
 فاعمل بكل منهما بما سبق
 ومذهب النعمان فاعمل مسله
 واعطه القدر الاقل فاعلم
 ففي اب وام ميتين وولد
 في مذهب النعمان نصف الماله
 وسدس اللام ثم ما بقي

٤٠

والسابع

والسابع في النصف عن يقين
 ويوقف السدس الى ان يتضح
 فستة وستة تماثلا
 ومالك يصير بها في حالتيه
 وسدس اللام والربع للاب
 وان تمت عن زوجها وامر
 وولد من ابها وامها
 فعامل المسك بالجزمان
 والسابع يعطيه مثل ولد
 واحمد نصف انوته يعي
 اصل وصح مثل ما قد سبقا
 فبين تسعة وضعفها ظهر
 فاحرز بمثل الضعف واقسمه
 وفيه فاضرب سهم كل وارث
 واوقف الاربع عند السابع

والابوين ثلثه شطرين
 او ان ورثا عليه تصطلح
 فاكتف بالمثل او وقف فاضلا
 ويعطه ثلثا ورعا محتويه
 وكل هذا من مصحح وحيث
 واثنين من اخواتك للام
 خنتي سعتين مسكراهما
 عند ابني حنيقة النعمان
 ومالك فتصف حاله يعضم
 مخالفا للمالك والسابع في
 تعرف حظا وارث محققا
 تداخل وضعفه قد استقر
 كليهما ما فخر سهم ما اعلا
 واعطه الاقل من موارث
 الى اتصاح او لصلح قاطع

٤١

واضربها عند مالك في اثنين والحاصل اقسيمه على اثنين
ثم اعط خنتي نصف ما قد جمعه وهكذا فافعل بوارث معه
واحد حتى كما قد سبق من ستة وتسعة توافقا
زوج وحدا مراحت لا لها فظهرت خنتي فحق قالها
فالشافعي يمنعها من الترات اذ يجتملان لا تكون من اراث
وعزها يعطيه فرضا عابلا وما بقي يوقفه للاجلا
واحد ومالك قد قرر ان نصف نصيبها الثانية يرا
ومذهب النعمان له سني لها اذ جدي في جميعها كاصلها
فستة اصل لدا ذكورة وكذا اصله لدا انوثة
وقد توافقا ثبت فاضرب ثلثا الذي في كل لاخرى نص
نذ فان قسمته عليهما يخرج جزو سهم كل منهما
فاضربن سهام كل فيه ثم اعطه اقل حاصلية
واوقف الباقي الى اتضاع او لوقوع الصلح والسماح
وعند احمد ومالك اضرب جامعة في خالت خنتي حتى
واعطيه نصيب خالته وورث بها ومن سواه نصف ما ورت

او عن شقيقة وزوج وولد اب لها خنتي باشكل خلد
للزوج والشقيقة النصفان ويجزم الخنتي لدا النعمان
واعط عند الشافعي النصف لذين عابلا وسهما اوقفا
فستة مسألة الانوثة تباين الاثنين للذكورة
سطهما عدد يد فلنعرف عليهما اقسيمه وسبع اوقف
واضرب عند مالك في اثنين وكلا اعط النصف من خالين
واعط خنتي نصف خال فقط وعند احمد على هذا النمط
او تركت ابنتين واضحين وولد من خنتين اثنين
فاجعل لهم مسايل المتابعه بعد احوال الختان اربعة
مسئلة الذكور من اربعة وستة مسألة الانوثة
وذكر او اني ان قدرتا وعكسه فستعتين اثنتا
ويجمع الاربع فدعدا فاعط كلا الاقل ابدا
عند الامام الشافعي واقفا حتى لكشف او لصلح فاعرف
وعند مالك اضرب فد في اربع احوال خنتي عددا
يحصل ثلثوفا قسمته على كل فيبذ وجزو سهم جهلا

فأضرب سهام كل شخص فيه
ثم انسب الواحد للاربعه
ومد من النعمان يعطى الحثي
واحد كالشافعي ان يريحي
واحفظ له جميع ما تلقينه
واعطى كل منة تلك النسبة
في هذه الصورة خطاتي
ومالك في الحكم ان لم يريحا

باب ارن المفقود

ان خفيت اخبار وارث فقد
مشارك في قسمة الترات
وان مجال دون حال ورثا
وان يرت بالاستوار فيها
ويوقف الباقي ان تظهر
فاجعل لمفقود فقط خالين
وهكذا تزيد حالا واحدا
واعمل له مسلة الحياة
وحصلن بينهما بالنسب
وقابلن بين نصيبين
عومل بالاضر وارث وجد
فياخذ الاقل من ميراث
لم يعط سيات من ثرات ورثا
يعطى نصيبه الذي قد حتما
حياته او انة قد قبرا
واجعل ثلاثة لمفقودين
بعدد المفقود ان ترايدا
ومثلها الحالة الممات
جامعة عليهما اقسمة نصيب
ثم اعطه الاقل والزايد

فان

فان تمت حفصة عن زوج وام
وعن اخ يساوا قد فقدا
فاجعل له مسلة الحياة من
وقد توافقا بتسع فاضرب
والحاصل اقسمة علي الخالين
فيه اضربن سهام وارث خلا
واوقف الباقي عن الذي وجد
وان تمت عن جد مع اخ شقيق
فاوقف السدس عن الموجود
وهكذا ان صحبوا زواجا وام
وان تزي زيدا وعم واوجدا
وكلمهم انباء بكر الهاكي
فلا حياة عدلب اجعل
وموت واحد فكذلك يلحق
يجمعها ست وتسعون اقسمة
ووجدا ايضا واخذت للام
وطلب القسمة من قد وجدا
حي وكزلمات قد زكرن
تسعا الذي في كل اخري نصيب
يخرج جزر السهم عن يقين
واعطه الاقل مما حصل
الي ظهور حالة الذي فقد
وعن اخ لاب مفقود حقيق
الي ظهور حالة المفقود
كان التنارع فيه للمجد وام
وخالد او غانما قد فقدا
عنهم وعن زوجته مبارك
ونصفه الي المماق حصل
ثم الثلاث بينهما توافق
علي الثلاث جزر سهم تعلم

فاضره في سهام وارث حصل واعطه من الحواصل الاقل
 والباقي اوقفه للغائبين الى حياة او ممان موقنين
 وان يكن مورثا من فقدا انتظر التسعين عند احدا
 ذان يلك الغالب في ذال سفر سلامة كنجره او اسر
 وان يكن غالبه هلاكا كان يمر موضعا ممتلا كما
 اربعة من السنين ينتظر ويقسم المال على الذي حضر
 وينتظر عند امام الهجرة سبعين او خمسة او عشرة
 والسافعي عنده المعتبر ان يغلب لطن عند الله
 وعند ابي حنيفة تسعين او مائة او معها عشرينا
باب ارث الحمل
 ان طلب الفسمة وارث ووقف للحمل اكثر النصيب الموتلفا
 لذكر من اثنين او اثنتين وغيره يعط الاقل واليقين
 وساقط لا تعط شيئا ابدا بذا استقر الحكم عند احدا
 واوقف النعمان حظ واحد يضر غير الحمل قدر الزايد
 ومالك اوقف كل المال لو وضع حمل وبيان الحال

والسافعي

والسافعي اوقف حظ عدد للحمل ضر غيره فاعتمد
 ثم الصحح لم يقدر ذال العدد وقيل اربعا وذا لم يعتمد
 وتنقض الفسمة بعد الوضع ان ظهر الحمل بضده فنع
 مثاله زوج وامر ولها عرس اب حبي وممان قبلها
 فاحمد ورث نصف اعابلا للزوج والسدس ام حبالا
 واوقف الثلثين عابدين الى ظهور الحمل عن يقين
 واوقف النعمان نصف اعابلا والنصف والثلث لذرا وصلا
 ومالك اوقف ما قد تركت ولم تحب ورأيتها ان طلبت
 والسافعي اوقف ثلثي النثر اذا اضر كون حملها اناث
 وان تمت عن زوجة ابن حبال وابن ابن كان في المقابل
 وطلب ابن الابن قسم المال فاحمد ورثة في الحال
 ثلث الترات موقوف الثلثين لو وضع ذان الحمل والثلثين
 وورث النعمان نصف كللا لابن ابها واوقف فاضلا
 ومالك اوقف كل مالها لو وقع فضع ذان حمل حملها
 والسافعي كما لك فيوقف وقيل لابن الابن خمس يصر

باب ميراث العرقا ونحوهم

وان ميت مستورتان بغيرق او عوه كموت هدم او حرق
وجهل السابق موثا لم يختلف الوراث فالارتاختم
لكل شخص من تلامذاه دون الذي يرثه منه الله
وان جري الخلف بنى الميراث بينهما وحازه الوراث
بعد تحالف علي ابطل ما قد ادعا وارث كل منهما
مثاله زيد وعمرو واخوان ما تا بعدم وما عتيقان
وجهل السابق موثا منها ولم يقع خلف لوارثيهما
وكان قد خلف كل معتقا فارت كل واحد تحققا
لمعتق الاخر بالتحالف بلا تداع وبلا تحالف
وان جري الخلف فيمن سبقا ورثت كل معتق من اعتقا
بعد تداع وتحالف حر كل علي ابطل دعوي الاخر
وما ل كل واحد لمعتقيه ولا يكون وارثا الى اخيه
دامذهب ابن حنبل بالضبط ويمنع الغير لفقدا الشرط
وان يكن كلاما قد هلكا عن امه وبنته وتركها

ذَكَ

ذَكَ دنانير الزيد مَرُّ ثم لعمرو وضعها يقدر
ورث لعمرو من ثرات زيد فاد دنانيرا بلا ترديد
وضعهما ثرات زيد عمروا يصم كل ما حواه قدر
الي الذي قد حازه ورثته يقسم علي جميعهم ثراته
فما زيد الذي بجويه شك يكون بين وارثيه
وصار مع عمرو الي الوراث تاد دنانير من الثرات
وان جرات تارح فيمن سبق ورثت اما وامته ومن عتق
مع خلف لكل وارث علي ابطل دعوي غيره مفضلا

باب الولاء

ثم الولاء عصوبة في المعتق بنعمة انعمها بالمعتق
له التمام كالتمام النسب فلا يباع كابوة الاب
فكل من اعتق عبدا وعتق عنه باذنه له الولاء استحق
ثم علي اولاده وحفدته كذا علي عتيقه وعتقته
وانما يثبت في الفرع اذا لم يرك قد مس برق قبلها
فان يكن مس برق وعتق فمعتق له اذا به احق

١٠٠

ولم يكن لاحد الابوين حرية كاملة الاصلين
 فان يكن ابوه حرا الاصل وامه عتيقة بالكل
 او عكسه فلا ولا عليه لمعتق امه ولا ابيه
 فا عند احد و ابي حنيفة مغلين جانب الحرية
 ومالك والسافعي غلبا جانب رق ان يملك المعتق ابا
 وانما يثبت في الفرع الولا الي يوالي امه ان حصل
 ان اياه كان اذ ذاك رقيق لان يكن حرا اصيلا او عتق
 فان تزوج الرقيق معتقه فما اتى بينهما واطلقه
 اجعل و لا له مولى الام وارثه له علي ذاك الحكم
 وجره مولي اب ان اعتقه من معتق الام الذي قد سبقه
 ومثله في الحكم مولي الجد ان اعتقه قبل اب فاستفد
 ثم جره موال للاب ان اعتقوه بعد جد السب
 عند الامام السافعي علي الرضا فالنوي بروضة لذبح
فصل

ثم له احكام منها الارث وهو الذي فيه هذا البحث

وليس

وليس يورث الولا مطلقا وانما يورث به من اعتقنا
 وبعده عاصبه لومن ولا مرتبا كنسب قاصلا
 فان يكن اعتق عبدا وترك ثلاثة بنين كل قد هلك
 اول عن ابن وتان اربعة وقالت عن خمسة مجتمعة
 ومات ذاك العتيق عنهم فاشبه ميراثه لهؤلاء العشرة
 والا تتساوى في ولا العتق بمحض اعتاق كمعتق معتق
 وركبوه من ولا ونسب نحو ابي المعتق ومعتق الاب
 كمالك عن معتق لاية وعن ابي معتقه فانتبه
 فارتبه الي ابي معتقه لانه عاصبه بعنتقه
 وقد سئل عن تين نحو الكوفة السافعي يجلس الخليفة

باب قسمة التركات

وكل ما قدم من قاصيل كذا من التصحيح للاصول
 فهو وسيلة لتقسيم التركة وفيه اوجه تقرب مدركة
 اعدا رابع بما قد حصل تناسب لكنه انفصلا
 اصل كبير وبها يستخرج غالب مجهول لهم فينتج

٢٠

كاثنتين بالنسبة للاربعه
وطرفها كثيرة في العمل
فحظ وارت من المسئلة
فاول سهام كل وارت
والثالث المجهول ثم الرابع
فان تكن محصورة بالعد
فاضرب سهام كل شخص فيها
فخارج بالقسم حظ من ورت
وان تخالف قيم اعيانها
وان يك انقسامها لا يمكن
فمخرج القيراط كذا قسم
كمت عن امر واختم لها
متروكه من ذهب ستونا
وحاصلها على السبع اقسام
وهكذا فاعمل لكل اخت لام

تصنيف

نصيبها في الستين ثم حاصله
وان يكن بتركة كسر حصل
اقم مقامها واقسم كلما
من غير بسط لسهام الوارث
كشارك فيها مع الستين
فبسطها امرين فيه الاسها
والخارج اقسمة على الثلاثة
وان تشا ايضا بسطت ^{المسئلة}
واستغن عن قسمة خارج على
وان يك البعض من الوارث
واخذ الباقيون نقد افارج
وما بقي اقسمن عليه التقدا
فاضربه في سهام اخذ لعرض
وي سهام اخذ لتقدي
وان يجز عرضا ويعطي تقدا
فاقسم على السبعة اصل المسئلة
لبسطها من جنبه وما انقل
بيد وعلي مخرج كسر علما
مخرج نصيبه من المواريث
ثلاثة وثلثين عينا
والحاصل اقسمة على اصل سما
مخرج لكل حظ في التركة
من جنس كسر التركة المعادله
مقام كسر الذي قد حصل
فدخاز عرضا كان في الترات
سهام اخذ من المصحح
مخرج جزر سهمها معدا
مخرج قيمة لعرض القرض
مخرج لكل حظ من عد
من عنده او زودوه عددا

فرد علي التقدا وانقص منه
كما مضى وجزء سهمها اضرب
كتارك في صورة المباهلة
واخذ الزوج لذك العبد
فاعمل بما قدمت فيها تعلمها
وان يكن لميت دين على
دينا وناضنا على المسئلة
فاضربه في نصيب كل
فان يساوي قدر ما عليه
وناضنا اقسيم علي ما بقيا
سهم من عليه دينه يقين
فاضربه في سهام كل من بقي
وان يكن زاد علي منابه
وما بقي اقسيمه علي سهام
يخرج جزء سهامها فاضربه في

بما

بما يخصه بدتين مفروض
وان يكن عن ارثه المفروض له
من ناضض وما بقي بعد اقسيم
وتارك ابنا له عليه
وابنين اخرين ثم تركا
فاعمل بما قدم يظهر للمدين
كتاب الوصية
وصية من غير مال عرف
ومهي به تبرع بالمال
اركانها اربعة بليغة
تصح من مكلف مختار
ان لم يكن عاين موقا تولا
بلفظ موص او بخط ثابت
وصح ايضا لبعض الورثة
كذا بنز ابي علي ثلث الترات

بعد الذي قد خصصه من ناضض
بما قصر عن خطه استكملة
علي ذوي الميراث غير الملزم
سنتين دينارا وما له به
مثليه او مثلا او امثلا احكا
ما خص من دين او عين يقين
بالامر بعد الموت بالتصرف
من بعد موت الموص لا في الحال
موصي وموصي وبه وصيغه
مير قولا لو من الكفار
فان يعاينه فقوله ابطلا
بقول وارثيه او يقينة
اذا اجاز الباقي ممن ورثه
للاجنيبي اذا اجاز الورات

وَمَحْ اَيْضًا اِنْ تَكُونُ مَطْلُوقَةً وَاِنْ تَكُونُ صَدْرًا مَعْلُوقَةً
وَجَازًا اِنْ يُوَصِّي مَنْ لَيْسَ لَهُ وُرَاثٌ بِالْمَالِ الَّذِي حَصَلَهُ

فصل

مَنْ لَمْ يَتْرِكْ خَيْرًا عُرْفًا بَانَ الْمَالُ الْكَبِيرُ عُرْفًا
وَصِيَّةٌ مِنْهُ بِمَحْسَبَةِ اِيَّايَ قَرِيْبِهِ الْفَقِيْرَ اِذْ بِهِ صِلَا
اِنْ كَانَ اَوْ يُوَصِّي اِلَى مَسْكِيْنٍ اَوْ عَالِمٍ فَقِيْرًا اَوْ مَدْيُوْنٍ
وَوَاجِبًا اَيْضًا اِنْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَقٌّ وَهُوَ لَمْ يَسْتَسَيِّبْ
يَبَاحٌ اِنْ كَانَ بِهِ يَمِيْنَةٌ وَكَرِهَتْ اِنْ لِلْفَقِيْرِ وِرْثَةٌ
وَحَرَمَتْ بَرًا يَدْعُو عَنْ ثَلَاثٍ لِلْاَجْنَبِيِّ وَمَطْلُوقًا لِلْوَارِثِ
ذَا اِنْ يَكُنْ لِلْمَوْصُوْلِ وَاْرثٌ خَلَا زَوْجًا قَطُّ وَزَوْجَةً كَذَا اِنْ لَمْ
تَمْرُ اَعْتَبَارًا كَوْنًا مِنْ اَوْصِيٍّ لَهُ وَاْرثًا اَوْ لَا عِنْدَ مَوْتِ حَلِّهِ
وَيَجِزُ اِجَازَةٌ وَرَدٌّ بَعْدُ وَمَا قُبِيْلَ ذَاكَ لَا يَجُزُّ
فَاِنْ يَكُنْ اَوْصِيٌّ لِمَنْ خَصَّ وَاْرثٌ وَصَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ غَيْرَ وَاْرثِ
صَارَتْ لَهُ وَصِيَّةٌ كَالْاَجْنَبِيِّ وَعَكْسُهَا صَارَتْ لَوَارِثِ حَيٍّ
وَاسْتَرْطُوْا قَبُوْلًا جَمْعٌ مَخْصَرٌ لَآ اِنْ تَكُنْ لِحَمِيَّةٍ لَا تَخْصَرُ

محلّه

محلّه بَعْدَ تَصَاحِيْتِهِ وَتَثَبَّتِ الْمَلِكُ لَهُ مِنْ حَبِيْبِهِ
وَإِنْ يَقِلُّ رَجَعَتْ اِلَى وَصِيَّتِي اَوْ اِنِّي اَبْطَلْتُهَا لَا تَثَبَّتِ
وَمَا لَهَا اِذْ كَرْتُ مِنْ اَحْكَامِ فَقَهِيَّةٌ عِنْدَ اَحَدِ الْاِمَامِ
بَابُ الْمَوْصِيِّ لَهُ مِمَّا مِثْلُ النَّصِيْبِ وَالنَّصِيْبِ وَالْمِثْلِ
مِثْلُ النَّصِيْبِ وَاْرثٌ مِنْ اَوْصِيٍّ صَحِيْحٌ وَصَايَا اِهْتِفَاقًا نَصَا
فَاِنْ يَقِلُّ مِمَّا لَمْ يُوَصِّ بِهٖ فَقَدْ جَرَى الْخَلَاقُ فِي النَّصِيْبِ
فَمَا لَكَ وَاَحْمَدٌ قَدْ صَحَّحَ وَالشَّافِعِيُّ عَلِيٌّ اِلَى اَصْحَابِ قَدْحَا
وَعِنْدَ اِيَّايَ حَنِيفَةٌ وَصَاحِبِيَّةٌ فَاَبْطَلْتُهَا اِلَاقْتِصَارًا عَلَيْهِ
فِي النَّصِيْبِ وَاْرثٌ مَعِيْنٌ اَوْصِيٌّ لَزِيْدٍ فَلَهُ تَعْيِيْنٌ
مِثْلُ النَّصِيْبِ مِنْ اَصْلِ الْمَسْئَلَةِ عِنْدَ الْاِمَامِ مَالِكٌ وَفَاضِلَةٌ
اِقْتَسَمَ عَلَيَّ مَسْئَلَةُ الْوَرَثَاتِ كَاَنَّهُ الْمَوْجُوْدُ مِنْ تَرَثِ
وَعِيْرُهُ يَزِيْدُ عَلَيْهِمَا مَعْتَبَرًا مَادُلٌ وَاْرثِيَّهَا
فَتَارِكٌ اِنْ بَالَهُ وَاَوْصِيٌّ مِثْلُ النَّصِيْبِ مَالِكٌ قَدْ خَصَّ
جَمِيْعَ مَالِهِ لِمَنْ اَوْصِيٍّ لَهُ وَحَيْرٌ مِنْ اَبْنِهِ وَلَا سَتِيٍّ لَهُ
وَالْغَيْرُ لِلْمَوْصِيِّ لَهُ مِنْ مَالِهِ نَصْفًا وَاِلَابْنِهِ عَلَيَّ مِنْ وَاِلِهِ

محلّه

وَتَارِكِ ابْنَيْنِ وَأَوْصِيَّ حَكِيمًا
فَمَالُكَ يُعْطِيهِ نِصْفَ الْمَالِ
وغيره بالتثنية قد اعاد
وَبِنَصِيْبٍ مَنْ مَنَعَ لِمَا نَعَى
وَبِنَصِيْبٍ وُلْدِهِ وَكَانَ لَهُ
مِثْلُ نَصِيْبِ ابْنَيْهِ تَلْتَا كَمَا
أَوْصِيَّ عِنْدَ غَيْرِهِ مُعْتَبِرًا
وَبِنَصِيْبٍ ابْنَيْهِ نِصْفَ التَّرِكَةِ
وَمَالُكَ يُعْطِيهِ نِصْفَ الْمَالِ
وَإِنْ مِثْلُ وَاحِدٍ مِنْ وَرَثَتِهِ
فَاعْطِ عِنْدَ مَالِكِ الرَّئِيسِ
وَمَا بَقِيَ اقْصِمْنَهُ عَلَيْهِمْ
وَالغَيْرُ يُعْطَى كَقَلَمِ نَصِيْبٍ
عَلَيْهِمْ فَزَوْجَةٌ وَآءُ مَرَّةٍ
وَمِثْلُ وَاحِدٍ لِعَمْرٍو أَوْصِيَّ
فَحِمْسَ الْمَالِ بِهِ قَدْ خَصَّ

٢٠

عند

عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَالغَيْرِ
وَإِنْ مِثْلُ وَارثٍ لَوْ كَانَ
كَتَارِكِ أَرْبَعَةٍ مِنَ الْبَنِيْنَ
أَرْبَعَةٌ لِلأَعْدَامِ أَوْ صِلِ
سَطْرَهُمَا عَشْرُونَ زِدْ عَلَيْهَا
ثُمَّ اقْصِمِ الْعَشْرِينَ أَجْمَعِينَ
إِذَا عَلِيَ الأَرْبَعَةُ الْبَنِيْنَ
يُخْصَّ كُلُّ حَمْسَةٍ مَنفَرْدًا
وَإِنْ مِثْلُ وَاحِدٍ وَيُطْلَقُ
قَدْرَهُ مَوْجُودًا أَقْدَارُصِيَّ لَهُ
كَذَلِكَ لَوْ كَانَ وَلَكِنْ قَدْ حُجِبَ
وَإِنْ بَضَعُ لِنَصِيْبٍ وَارثٍ
وَهَكَذَا تَزِيدُ مِثْلًا وَاحِدًا
عَلَى عَدَدِ الضَّعْفِ أَنْ تَزِيدَ

فصل في الوصية بالأجزاء

وَمَنْ يَكُنْ أَوْصِيَّ حِجْرًا أَوْ بَشِيَّ
فَوَارثٌ يُعْطِيهِ مَا شِئْنَا مِنْ
أَوْحَطَ أَوْ نَصِيْبًا وَقَسَطًا
مَمُولٍ بِهِ الْوَقْفُ مَقْتَرًا



وَان بَسَمَهُمْ كَانِ قَدَاوَصِي لَهُ فَالسُّدُسُ عِنْدَ أَحَدٍ يُعْطَى لَهُ
 وَعِنْدَ بِي حَنِيفَةَ يُعْطَى الْاَقْلُ مِنْ سُدُسٍ وَسَهْمٍ وَارِثٍ اَقْلُ
 وَمَالِكٌ يُعْطِيهِ مِمَّا يَنْتَقِمُ سَهْمًا مِنْ اَصْلٍ اَوْ مَصْحُوحٍ عِلْمٌ
 اِنْ كَانَ وَارِثٌ لَهُ مُسْتَعْرِقًا وَثَمَانًا اِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْرِقًا
 وَالشَّافِعِيُّ قَالُ يَرْجَعُ اِلَى تَقْسِيْرِ وَارِثٍ بِمَا تَمَوْلَا
 وَان يَكُنْ اَوْصِي بِجِزٍ قَدْرًا فَاعْطَ لَهُ مِنْ مَخْرُجِ مَا قَدْرًا
 ثُمَّ اَقْسَمَ الْبَايَ مِنْ بَعْدِ عَلَى مَسْئَلَةِ الْوَرَاثِ مِثْلَ مَا خَلَا
 اِلَّا اِذَا زَادَ عَلَى ثَلَاثٍ وَلَمْ تُجْزِءُ وَرَاثٌ فَثَلَاثَةُ اَحْتَمَ
 وَالتَّلْبِيْنِ اَقْسَمَ عَلَى الْوَرَاثِ كَاَنَّهُ الْمَوْجُودِ مِنْ تَرَاثِ
 وَان يَجْزِيْنِ اَوْ اَكْثَرَ اَوْصِي فَمَنْ مَقَامًا جَامِعًا اَحْتَصَا
 مِنْهُ حَذَنَ جُمْلَةَ الْوَصِيَّةِ وَمَا بَقِيَ اَقْسَمَهُ عَلَى الْمَسْئَلَةِ
 ذَا اِنْ اَجَارَ الْوَارِثُوْنَ كَلِمَةً فَان يَرِدُوا كَلِمَةً اَوْ يَعْصَمُ
 تَخَاصُّصًا الْمَوْصِي لَهُمْ ثَلَاثًا قَطُّ وَوَارِثُوهُ ثَلَاثِي الَّذِي اَنْصَبَ
 فَوَاحِدٌ ثَلَاثُ مَقَامِ الرَّدِّ اَقْسَمَ عَلَى سَهْمِهِمْ بِالْعَدِّ
 وَالتَّلْتَانِ اِتْنَانِ يُقْسِمَانِ عَلَى سَهْمٍ وَارِثٍ عِيَابِ

فان

فَاِنْ يُجْزِى بَعْضٌ وَبَعْضٌ رَدًّا اَوْ اِنْ يَجْزِي وَاجْمَعُوْنَ فَرْدًا
 فَحَصَلَتْ لِلرَّدِّ وَالْاِجَارَةِ جَامِعَةٌ بِالنَّسَبِ لَا رُبْعَةٌ
 وَاقْسَمْنَهَا بَعْدَ ذَا عَلَيْهِمَا يَخْرُجُ جِزٌّ سَهْمٍ كُلِّ مِنْهُمَا
 فَمَنْ اَجَارَ اَوْ اَجِزَ يَضْرِبُ سَهْمَهُ فِي جِزِّ سَهْمٍ يَطْلُبُ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْرًا اَوْ قَدْرًا يَضْرِبُهَا فِي جِزِّ رَدِّ عَدًّا
 وَان تَرُدَّ اَجْرًا وَصِيَّةً عَلَى مَالٍ عَمِلْتَ مِثْلَ عَوْلٍ اَحْصَا
 فَان لَزِيْدٌ جَمِيْعٌ مَالِهِ وَنُصْفُهُ لِحَالِدِ بْنِ خَالِهِ
 فَاقْسَمِ تَرَاثَهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ اَوْ ثَلَاثَةً فِي الرَّدِّ وَالْاِجَارَةِ
 وَان يَجْزِي وَكَلِمَةً ذَا الْمَالِ فَتَسَعُهُ يُعْطَى لِابْنِ الْحَالِ
 وَمَا بَقِيَ وَمَوْثَمَانِ اِسْتِخَاعٍ لِلْمَوْصِي لَهُ بِالْكُلِّ مِنْ غَيْرِ تَرَاعٍ
 وَخَالَفَ السَّبْطُ لِدَاوَانَقِدًا وَقَالَ ثَلَاثَانِ لَهُ لَا اُرِيْدُ اِ
 وَان اَجَارَ وَاَصْلِحَ النُّصْفَ قَطُّ فَالنُّصْفُ كَاَنْفِلَ لَهُ بِالسَّبْطِ
 وَالْمَوْصِي بِالْمَالِ لَهُ تَسْعَانِ يَعْرِفُ مَدَامَنْ لَهُ اِعْيَابِ
 وَمَالِكٌ يُقْسِمُ كُلَّ التَّرَكَةِ بَيْنَهُمَا نُصْفَيْنِ فِي الْاِجَارَةِ
 وَالتَّلْتِ فِي حَالِ الرَّدِّ لِهَمَا ذَا اِنْ يَجْزِي اَوْ يَرُدُّ اِلَيْهِمَا

ابي زيد
 في التلبيس
 في التلبيس

وَنَصْرَ نَعْمَانَ الَّذِي رَأَى ۚ يُعْطَى لِكُلِّ حَسَبٍ مُدْعَاةٌ
 وَصَاحِبَاءَهُ وَاقْفَالًا لِّأَوْلَادِهِ ۚ وَاقْتُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
بَابُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْوَصِيَّةِ بِالْأَنْصِبِ وَالْأَجْرِ
 وَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ النَّصِيَّةِ وَصِيٌّ يَجْرُ مِنْ مَتْرُوكِهِ وَخَصًّا
 فَرُدَّ عَلَيَّ مَسْئَلَةُ الْوَرَاثَةِ مِثْلَ نَصِيْبِهِ مِنَ التَّرَاثِ
 ثُمَّ عَلَيَّ بِمَجْمُوعِهِ الْمُنْخَصِرِ مَقْدَارِ كَسْرٍ مِنْهُ فَوْقَ الْكَسْرِ
 وَمَا تَخَصَّرَ مِنَ الزِّيَادَتَيْنِ حُطُوطٌ وَرَّاثَاتٌ مَعَ الْوَصِيَّتَيْنِ
 وَإِنْ بَدَا كَسْرٌ بِمَا تَجَمَّعَا بَسْطَةٌ مِنْ جِنْسِ ذَلِكَ الْجَمْعِ
 فَمَنْ لَهُ ابْنَانِ بَغِيرِ زَائِدٍ وَكَانَ أَوْصِيٌّ بِنَصِيْبٍ وَاحِدٍ
 وَبَعْدَهُ أَوْصِيٌّ ثَلَاثَ مَالٍ فَرُدَّ عَلَيَّ عَدَمًا فِي الْحَالِ
 مِثْلَ نَصِيْبِ أَحَدِ الْبَيْنَيْنِ وَمِوَاذِنَ وَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ
 وَرُدَّ عَلَيَّ الثَّلَاثَةَ الْمُجْتَمِعَةَ كَنَصْفِهَا بِتَصْيِيرِ أَرْبَعَةٍ
 وَنَصْفِهَا أَيْضًا وَابْسُطِ الْجَمْعَ مِنْ جِنْسِ لَدَاكِ الْكَسْرِ لِسَعَةِ زَكْنِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ النَّصِيْبِ أَوْصِيٌّ بِالثَّلَاثِ فَلِلْمَوْصِيِّ لَهُ قَدْ خَصًّا
 بِهِ وَيُعْطَى ذُو النَّصِيْبِ الثَّلَاثَةَ وَمَا بَقِيَ بَعْدَ يَكُونُ إِرْثًا

أي العمل المتقدم وهو قوله
 وإن ترد أجزاء وصية الأجر

هذا

هَذَا صَحِيحٌ مَذْهَبُ ابْنِ حَنْبَلٍ وَالْحَكْمُ عِنْدَ غَيْرِهِ كَالْأَوَّلِ
فصل في الجمع بين الوصية بمثل النصيب وبين ما يملكه الأجر
 وَإِنْ يَكُنْ الْجُزْءُ الْمَزَادُ تَكْمَلَهُ إِلَى نَصِيْبٍ مِنْ يَكُنْ عَيْنٌ لَهُ
 فَرُدَّ عَلَيَّ لِأَصْلِ أَوْ الْمَصْحُوحِ مَا فَوْقَ ذَلِكَ الْكَسْرِ مِنْهُ تَبَخُّ
 وَأَعْطَى ذَا النَّصِيْبِ مِنْ مِثْلِهِ وَمَا تَبَقِيَ بَعْدَ الْمَوْصِيِّ لَهُ
 وَإِنْ تَرَكَ كَسْرًا بِمَا تَجَمَّعَا فَابْسُطْهُ مِنْ جِنْسِ لَهُ وَوَزَعَا
 أَوْ بَسْطْهُ اطْرَحْ مِنْ الْمَقَامِ ثُمَّ اقْسِمِ الْبَاقِيَ عَلَى السَّهْمِ
 إِنْ يَنْقَسِمُ كَفِيًّا وَالْأَفَاضِرُ كَامِلَةً أَوْ وَفَقَهُ فِيهَا احْسَبْ
 كَهَالِكٍ عَنْ حَمْسَةِ بَنِيهَا وَكَانَ قَدْ أَوْصَى لِزَيْدٍ حِينًا
 مِثْلَ نَصِيْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ لِعَمْرٍو بِمِثْلِ الْمِثْلِ لِنَصْفِ مُسْتَقْرٍ
 فَرُدَّ عَلَيَّ الْحَمْسَةَ مِثْلًا وَارْفَعَا لِزَيْدٍ وَاحِدًا وَعَمْرٍو أَرْبَعًا
 فَإِنْ يَكُنْ مِثْلَ النَّصِيْبِ اسْتَكْمَلَهُ فَصَاحِبُ الْجُزْءِ إِذْنٌ لِمَا شَاءَ لَهُ
 كَمَنْ لَهُ اثْنَانِ وَقَدْ أَوْصَى لِزَيْدٍ مِثْلَ نَصِيْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ لِزَيْدٍ
 لِحَالِهِ بِمَا يَكْمُلُ النَّصِيْبَ لَثَلَاثَ مَالٍ فَمَالَهُ نَصِيْبٌ ١٠٠٠
فصل فيما إذا أوصي لشخص بمثل نصيب أحد ورثته

ما من المال

١٠٠٠

مَعْنَى وَلَا خَيْرٌ مَعْلُومٌ مِمَّا يَبْقَى بَعْدَ اخْتِزَاجِ مِثْلِ النِّصِيبِ

وَأَنْ يُمَثَّلَ وَارِثٌ مَحْفُوقٌ وَبَعْدَهُ يَجْزُءُ مِمَّا قَدْ بَقِيَ
فَأَضْرِبُ مَقَامَ الْجُزْءِ فِي الْمَسْئَلَةِ ثُمَّ أَحْفَظُنْ حَاصِلَ تِلْكَ الْقَرْيَةِ
وَزِدْ عَلَيْهِ الْبَاقِيَ مِنْ مَقَامِهِ مِنْ بَعْدِ طَرَحِ الْبَسِطِ مِنْ أَمَانِهِ
كَمَا رَكَ ثَلَاثَةٌ بَيْنَنَا وَكَانَ قَدْ أَوْصَى لِزَيْدٍ حِينَا
مِثْلَ نِصِيبٍ وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ وَثَلَاثَةٌ بَاقٍ بَعْدَ الْمَعْيُنِ
لِحَالِدٍ فَأَضْرِبُ مَقَامَ الثَّلَاثَةِ فِي مَسْئَلَةِ الْوَرَاثَةِ ثُمَّ أَصْنَفُ
لِلْحَاصِلِ اثْنَيْنِ مِمَّا الْمَقْبُولِ مِنْ نَحْوِ بَعِيدٍ بَسِطٌ يُلْقَى
فَإِنْ يَصْنَفُ لَا نِصْبًا الْوَرَاثَةِ أَجْرَاءُ مَا يَبْقَى مِنَ التَّرَاثِ
فَمِنْ سَهَامٍ مَنْ يَكُنْ شَبِيهًا بِهِ وَقَدْ جُزِّءَ الْبَاقِيَ بَعْدَ أَنْتِهِ
وَأَنْ يَجْعَلَ كَسْرَ السَّبْطِ الْكَلِمَةَ حَيْسُ لَهُ وَفَصِّلْ مَا زَكَرْنَا
كُنْتُ مَعَ أَمْرٍ وَاحِدٍ لَا لَهَا وَقَدْ أَوْصَى لِزَيْدٍ مِثْلَهَا
وَرُبْعٌ مَا يَبْقَى وَأَوْصَى بَعْدُ لِحَالِدٍ بِحِظِّ أَمْرٍ يَوْجِبُ
وَحَمْسٌ أَوْ سَبْعٌ الْمُبْتَدِ وَالْعَمْرُوُ مِثْلُ بِنْتِ وَثَلَاثَةٌ مَا اسْتَقْرَأَ
وَأَنْ يَكُنْ لِعَدْنِ نِصِيبٍ عَيْنِهِ اسْتَشْرَفْنَا مِنْهُ جُزْءًا أَوْ عَيْنَهُ

المراد من قوله لا نصبا الوراثه انما هو ان يوصى له من الوراثه

المراد من قوله ما يوجب امر يوجب امر

فَرْدٌ عَلَى مَسْئَلَةِ الْمَشْتَبِهَةِ مِثْلَ نِصِيبِ ذَلِكَ الْمَشْتَبِهَةِ
ثُمَّ أَضْرِبُ الْمَجْمُوعَ فِي الْمَقَامِ فَالْحَاصِلُ الْجَوَابُ بِالْإِتْمَامِ
وَزِدْ عَلَى الْمَقَامِ بَسْطًا شَمْتًا وَالْحَاصِلُ أَضْرِبُ فِي نِصِيبِ زَيْدٍ
فَالْحَاصِلُ النِّصِيبُ مِنَ الْقَوْمِ اسْتَشْرَفْنَا وَالْبَاقِيَ الْوَصِيَّةَ اعْلَمَا
أَوْ زِدْ عَلَى الْمَسْئَلَةِ الْوَرَاثَةِ نِصِيبٍ مِنْ شَبَهٍ مِنْ تَرَاثِ
وَالْقَوْمِ مِنْ مَجْمُوعٍ ذَا مَقْدَارٍ مَا يَكُونُ تَحْتَ كَسْرِ الْمَسْمَا الَّذِي سَمَّا
وَزَادَ عَنْ أَصْلِهِ أَوْ مَصْحُوحٍ مَقْدَارًا أَوْ صِي بِهِ فَأَوْضَحْ
كَمَا رَكَ ابْنًا وَبِنْتًا أَوْ صِي لِحَالِدٍ بِمِثْلِ الْإِبْنِ نِصْبًا
وَاسْتَشْرَفْنَا مِنْهُ رِبْعًا لِلتَّرَاثَةِ فَزِدْ عَلَى الثَّلَاثَةِ الْحَاصِلَةَ
مِثْلَ نِصِيبِ الْإِبْنِ وَالْمَجْمُوعِ يَضْرِبُ فِي الْمَقَامِ وَمِنْ أَرْبَعٍ
يَجْزُءُ عَشْرُونَ جَوَابُ الْمَسْئَلَةِ وَبَسْطُهُ عَلَى الْمَقَامِ زِدْ لَدَلَةً
ثُمَّ أَضْرِبُ بِالْحَمْسَةِ جُزْءَ السَّهْمِ فِي اثْنَيْنِ عَشْرَةَ لِلْإِبْنِ فَأَعْلَمُ
فَالْقَوْمُ مِنْ أَرْبَعٍ مَا لِحَمْسَةِ وَمِثْلَهَا الْبَاقِيَ لِزَيْدٍ يَثْبُتُ
فَإِنْ يَكُنْ اسْتَشْرَفْنَا وَتَسْتَكْمِلُ نِصِيبٍ مِنْ أَوْصَى لَهُ فَتَبْطَلُ
كَمَا إِذَا أَوْصَى بِمِثْلِ الْبِنْتِ وَاسْتَشْرَفْنَا مِنْهُ ثَلَاثًا لَأَنْتَبَهْتَ



وان يكن بعد النصيب عطفًا
 ثم لعمرو بنصيب اء لا
 وزد عليه مثل من شبه به
 ثم اطرح المعطوف ومن ذال العدد
 وما جمعت اقسام علي السهام
 هذا اذا كان صحيحا ما خرج
 معه صحيح فابسط المقام من
 وفي المواضع اضرب لاسمهم في
 وزده حظ مشبه به اجمعا
 فما نكح التصحيح وزعته
 في جزء سهم وهو ما قد يقينا
 بسط المعطوف ومستثنى صفا
 كشارك اما وزوجة وعم
 ربعه ثم لسكر او وصي
 تضع من حكر وجزء السهم ابي

كتاب الاقرار

وان اقر الوارثون كلهم بوارث معين يحجبهم
 فان ثبت ميراثه مع النسب واعطه القدر الذي له وحيث
 كميته عن خمسة من اخوة قروا بابر لاجنهم فان ثبت
 ميراثه ونسباً فبأخذ كل قران مبيتهم وينبذوا
 عند الامية الثلاثة ذواحيب والساقفي لانتسب الا النسب
 وان يكونوا كلهم قروا بمن شاركهم فيما بايد يصم كمن
 مان عن ابين اقرارا بين شريكهم في المية قد في
 ومثل هذا ما اذا اقر ا ابن باين فالقران قرأ
 بالاسموا بينهما نصفين كل له نصف بغير من
 فان ثبتت معاً اقرأ وانكروا الثالث ثانياً طراً
 فيدفع الاول نصف المال لثالث للاخذ بالمقابل
 وثالث ما في يده للتاني في باطن فلا تقرب ثان
 يخرجك من يد خليف فيها ادخلن اخرجك فكن نبيها
 وان اقر بعضهم بحاجب وانكر البا فون ذافا وحيب

تراثه له وان مشاركا
كثارا اختال غيرا
افرت الاخوت للاقر بابتة
فتاخذ البنت سدس اخت الام
فان يكن اقرارا باختين
وثلثه بينهما نصفان
وان اقرارا لاه بنتين
ثالثت كان وانكر اخر
فثلث ما في يده يعطيه له
فان يكن لازم ذال الاقرار
فسمت كل حظ ذال الوارث
كان ثوث عن زوج وام واخت
سهام بنت لسهيم العاصب
ان انكر الزوج وامر قولها
والربع للزوج كذا السدس للا

وهذه

وهذه مسألة عجيبه
ونسبت المالك في الغالب
فان يكن لا يتفصر القرشي
كما اذا اقرت زوج وارت
وان يكن اقراره يزيد
الا اذا صدق باي الورثة
ووجدت زيادة الاقرار
كموتها عن زوجها واختين
افرت اخت بشقيق ظهرا
فمن المال لها ثلث صلح
له وان زوج لها قد صدقا
ويدي السقيق يديسهما
والباقي بعد حظ من افرت
ضارب في التسعة كل منهما
طاه علي حي فنصف يخرج
يد غوثها عقر بتحت طوبه
للحكم فيها بلزوم العاصب
من فرضه الذي له لا يعطسي
باحث او اخ او مالا يرثوا
عز حصة الانكار لا يفيدة
فما نحي احري بان تورثة
مسائل عاليت بلا تخلف
للآب والامر متيقنين
والزوج والاخري تعالها انكر
وياق ثلث عايل تسهتفضله
فيدعي اربعة لها بقا
وحملة الاسهم حي حتما
تسعة اسهم لها استقرت
بماله من السهام فاقسما
وما لكل فيه فاضرب بينج

ما زاد في الانكار عن حظها

اثنتان للزوج وللمقر به
 وان يك الزوج موالذي اقر
 كان له اربعة تزويج
 اما اذا انكرت من قر به
 فان تكن احدا مما اقرت
 والزوج منكرا لما قد اثبتا
 تشبها المختان ومو ينكر
 اولها نوضع في يد المقر
 ثالثها تعطى لبيت المال
 وعدننا الاول فيها اجود
 وان تعدد المقر واتحد
 فاعط من انكر ما يخصه
 ومن اقر حكم ما اقر
 كتارك بنتين مع عمين
 وانكر المغان من اقرتا

ابو الحسن بن

١٠٠

ما زاد

ما زاد في الانكار عن حظها
 وان تعدد المقر واختلف
 كان ينسخ ابنان فرقا
 فقالت الاولى موانر ابينا
 فاعط كل منهما بالصفة
 فان اردت عمل الاقرار
 وتعددت مسألة لمن اقر
 وحصلت بالنسب اربعة
 ثم اقسمنه على المسائل
 فمن له شي من اي مسألة
 وما يزيد عن نصيب من اقر
 واعطه الجميع ان استقطه
 كمالك عن عمه وعن بلان
 اقرت التي لامر بابنة
 وبسقيق قرى السقيقة
 ابنا وابنتين كان او هما
 اقراره به وكل قد وصف
 واختلف الاقرار فيما قرتا
 وقالت الاخرى خوايينا
 اعني التي صاله اقرت
 فحصلت مسألة الانكار
 وعددتها بقدر من اقر
 عددا يكون جامعاً للجملة
 يخرج لكل جزء سهمها العمل
 يصرفه في جزء سهمها وله
 من حظ الانكار فاعطه المقر
 وان يكن مساركا قاسطه
 من اخوان يقر قرى في التراث
 لاختها وعمها بحدة
 واختلاف بمثلها حقيقه

ان اخرج
جزء السهم



مَسْئَلَةٌ فَاجْعَلْ لِمَنْ قَدَانِكُمْ وَأَرْبَعًا مِنْ بَعْدِ تِلْكَ قَرَرًا
وَيَجْمَعُ الْخَمْسَةَ لَوْ يَقْسِمُ عَلَيَّ الْجَمِيعَ حَكْمَ مَا التَّرْمُوا
وَقَدْ خَتَمْتُهَا بِقَوْلِ الْحَوِيِّ فِي مِثْنَةٍ نَاهِيكَ مِنْ مُؤَلَّفٍ
وَمِي سَقِيَّةٍ وَزَوْجٍ مَعَ امْرَأَةٍ وَأَخَوَةٍ ثَلَاثَةً هُمْ لِلْأَمْرِ
وَأَخْوَانٌ مِنْ أَبٍ ثَلَاثٌ وَفِيهَا انْخَصَرَ الْمِيرَاثُ
أَفْرَقْتُ لِأَخْتِ السَّقِيَّةِ بِسَقِيَّتِي وَصَدَقْتُ الزَّوْجَ وَأَمَّ بِالرَّفِيقِ
فَسَبْعَةٌ انْتَسَاعِ الَّذِي قَدَانَا نَعْطِي لَهَا وَلِلْمَصْدُوقِ قَوْلَهَا
وَسَبْعَةٌ لَمْ نَتَقَسِّمْ بِالْخَمْسَةِ تَغْطِي لَهَا وَلِلْمَصْدُوقِ قَوْلَهَا
فَاضْرِبْهَا بِعَدَلٍ مَخَاصِلِ أَعْنِي رَوَاجِعَ السَّهَامِ الْعَشْرَةَ
قَرْنَيْهِ وَذَلِكَ مَا يَجْمَعُهُمَا لِلا كْتِفَا بَأَحَدِ الْمِمَاتِلِ
وَسَهْمٌ كُلٌّ مِنْكُمَا ضَرْبُهُ فِي فَاقْسَمَهُ كُلَّهُ عَلَيَّ كَثِيرُهُمَا
وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْخَمْسِ السَّهَامِ خَمْسَ رَوَاجِعِ السَّهَامِ فَاعْرِفْ
أَيَّانَهَا لَامٌ وَعَيْنٌ وَجِيمٌ تَضْرِبُهُ فِي سَبْعَةِ عَلَيَّ التَّمَامِ
وَاحِدٌ لَمْ يَخْتَمَرْهَا قَافٌ رَحِيقٌ خَالِصٌ مَحْتَمُومٌ
حَانَ بِحَدِّ اللَّهِ بَكْرًا فَآخِرَةً وَبُلْغَةُ الْمُقْضُودِ مِنْ تَطْلَامِ
مُصَلِّيَا

٢٠

مُصَلِّيَا مَسْلَمًا عَلَيَّ الدَّوَامِ عَلَيَّ نَبِيِّ مَوْلَى لِرَسُولِ خَتَامِ
بِحَمْدِ وَالِدِ الْكِرَامِ وَصَحْبِهِ الْإِمَامِ جَدِّ الْأَعْلَامِ
نَمَتْ بِحَدِّ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَحَسَنِ

تَوْفِيقِهِ وَصَلَّى اللَّهُ
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَالِدِ وَصَحْبِهِ
وَسَلَّمَ

مُلْكُ مَلِكِ الْقَبْرِ إِلَى اللَّهِ فَغَالِي وَشَاكِرًا لِلَّهِ
مُحَمَّدُ أَقْدَرِي ابْنُ الْحَمْدِ سِدِّي مَوْصَانِ الصِّدْقِ بِخَطِّ الصَّامِ
عَمْرُو اللَّهِ لَهُ وَالِدٌ وَوَالِدٌ دَعَا لَهُ بِالْفَقْرَانِ
الْمَلِكُ رَبُّ الْهَالِكِينَ تَضْرِبُهُ فِي سَبْعَةِ عَلَيَّ التَّمَامِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً والعبادة سبيلاً
والفقه حكمة والعدل قسطاً

ملكه التقدير الحفيظ المعترف بالجزء والتقدير
اضعف العباد الحاج محمد فندي ابن الفقير الى الله
رمضان الصغير بخط الصاعه حرره في ٢٢ شهر رجب

الاخر ١١٣٦

١١٣٦
محمد بن محمد

ملكه التقدير الحقيقتين
المعترف بالجزء والتقدير
اضعف العباد الحاج
محمد فندي ابن الفقير
الى سيد رمضان الصغير
خط الصاعه حرره في شهر
جماد